

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

تقرير الدورة الثامنة
(٧ - ٣ أيار / مايو ١٩٨١)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المؤثائق الرسمية ، ١٩٨١

الملحق رقم ١٥



٨١ - ٠١٣٥

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨١

ملاحظة

• تتألف رموز وثائق الام المتحدة من حروف وأرقام
ويعني اي بار احد هذه الرموز الا حالة الى وثيقة
من وثائق الام المتحدة .

E/1981/55
E/ECWA/134

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرة</u>	<u>المحتوى</u>	<u>الفصل</u>
١	١	مقدمة
٢	٢	الاول - القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها
٣	١٩ - ٣	الثاني - اعمال اللجنة منذ الدورة السابعة
٣	٣	ألف - نشاطات الم هيئات الفرعية
٣	٤	باء - نشاطات أخرى
		جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى	العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات
٣	١٩ - ٥	الثالث - الدورة الثامنة للجنة
٦	١٢٥-٢٠	ألف - الحضور وتنظيم الاعمال
٦	٢٨-٢٠	باء - جدول الاعمال
٢	٢٩	جيم - وقائع الجلسات
٩	١٢٥-٣٠	دال - برنامج العمل والابلويات
٤٥		القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة
			الرابع -

المرفقات

الاول -	قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها
الثانية -	قائمة بالمنشورات والوثائق الاساسية الصادرة اشاء الفترة المستعرضة

مقدمة

١- يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة السابعة للجنة. وقد اعتمده اللجنة في جلستها التاسعة المعقدة في ٢ أيار/مايو ١٩٨١ بصيغته التي عدّل بها اثناء المناقشات.

الفصل الاول

القضايا المعرفة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٢- قررت اللجنة في الجلسة التاسعة ان توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

"ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

١- يأخذ عما بتقرير اللجنة الاقتصادية لغوي آسيا عن دورهم ـ
الثانية (١) وبالوصيات والقرارات الواردة في الفصل الرابع من التقرير
المذكور ،

٢- يصادق على برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ الوارد
في الوثائق " Add.1-4 E/ECWA/118 و

. E/ECWA/134 (١)

الفصل الثاني

أعمال اللجنة منذ الدورة السابعة

الف - نشاطات الهيئات الفرعية

٣- لم تقم اللجنة حتى الان بانشاء هيئات فرعية.

باء- نشاطات اخرى

٤- للاطلاع على نشاط اللجنة يمكن الرجوع الى الوثائق التالية:

. Add.1-3 و E/ECWA/127 و E/ECWA/129 و E/ECWA/120

جيم- العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٥- حافظت الامانة التنفيذية ، اثناء تخطيطها وتنفيذها لنشاطتها ، على التعاون الوثيق مع مختلف وكالات الامم المتحدة المتخصصة ومنظماتها مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيدو) ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، كما حصلت على مساعدات من هذه الوكالات والمنظمات.

٦- وفي ميدان الصناعة وضمن اطار الاتفاق القائم مع اليونيدو فيما يخص شعبة الصناعة المشتركة بين المنظمتين ، سوف يستمر العمل بالبرنامج الحالي حول الدراسات الصناعية المشتركة بين المنظمتين والدراسات القطرية المتعمقة ، بالتنسيق الوثيق مع اليونيدو والتي ستقدم المساعدة لنشر الدراسات القطرية للاردن والجمهورية العربية السورية والعراق . وتم خلال الفترة المستعرضة توسيع مجالات التعاون لتشمل تنمية صناعة البتروكيمييات والسلع الانتاجية . وستشارك اليونيدو في رعاية اجتماعات الخبراء التي ستعقدها الامانة التنفيذية خلال عام ١٩٨١ في هذه المجالات التي ستشكل مساهمة اللجنة في اجتماعات المشاورات العالمية لليونيدو . وتم ايضا اجراء مناقشات فيما يتعلق بزيادة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا الصناعية وتقديم المساعدة لاقل البلدان نموا في منطقة اللجنة .

٧- وفي ميدان الزراعة ، وضمن اطار الاتفاق القائم مع منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) فيما يخص شعبة الزراعة المشتركة بين المنظمتين ، شمل التعاون المجالات التالية: التخطيط الاقليمي المتكامل ، والا من الغذائي ، وادارة الموارد الزراعية والمؤسسات الريفية . وفي مجال الامن الغذائي ، تم ارسال بعثات مشتركة الى كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية لتقديم حالة الفداء فيما

من اجل اعداد مشاريع للتعاون الفتى في مجال الامن الغذائي . وقد حصلت اللجنة ايضا على مساعدة هامة للتحضير لجتماع الخبراء الذى سيعقد خلال عام ١٩٨١ حول حفظ الموارد الزراعية وتنميتها وادارتها . كما شاركت الفاو ايضا بصورة فعالة في اعداد المجلة السنوية " الزراعة والتنمية " .

٨- وخلال هذه الفترة ، واصل برنامج الامم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة المالية للجنة من اجل تسيير اعمال وحدة التنسيق البيئي داخل الامانة التنفيذية .

٩- وقد تعاونت الامانة التنفيذية خلال العام مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية حول القضايا المتعلقة بفئات سكانية معينة كالمعاقين والنساء والشباب والمسنين . وتم الاعداد لعملية التقييم وخطة العمل الاقليمي من اجل المعاقين (E/ECWA/119) بالتشاور الوثيق مع المركز والامانة العامة للسنة الدولية للمعاقين .

١٠- وتم تعزيز العلاقات مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) عن طريق منح وظيفتين من الفئة الفنية الى اللجنة . وبناء على ذلك سيتم تنفيذ برامج عمل كل من اللجنة والمؤهل على اساس مزيد من التنسيق بين الطرفين .

١١- واستمر توطيد العلاقات بين الامانة التنفيذية للجنة وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وقد افاد الصندوق في تنفيذ برنامج اللجنة السكاني الذي يعتمد الى حد بعيد في تمويله على هذا الصندوق . كما تقوم اللجنة بتنفيذ عدد من مشاريع التعاون الفني بتمويل من هذا الصندوق ايضا .

١٢- واستمرت اللجنة في الحصول على دعم الامانة العامة للأمم المتحدة في مجال وضع الخطط والنماذج التخطيطية الطويلة الاجل . وتم تقديم هذا الدعم بواسطة صندوق الامم المتحدة الائتماني للتخطيط والاسقاطات الانمائية .

١٣- وقد تعاونت اللجنة بشكل وثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي دعا اللجنة ، عملا بقراره رقم (١٢٢-٥) وقرار الجمعية العامة رقم ٢٠٣ / ٣٤ المتعلقين ببرنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا ، ويعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الى المشاركة في هذا البرنامج . وقد شملت مساعدة اللجنة مشاورات اجرتها مع البلدان الاعضاء الاقل نموا ، ومساعدة هذه البلدان في اعداد اوراقها القطرية ، كما شاركت في الاجتماعات المتعلقة بعمليات الاستعراض وغيرها من الاجتماعات التحضيرية ، وعملت على تزويد موظفي الاونكتاد العالميين في هذا المجال بما يلزم من معلومات . وتم ايضا اجراء المشاورات مع الاونكتاد فيما يخص الندوة المقبلة للجنة حول الاشكال الممكنة للتعاون والتكميل الاقتصادي في منطقة غرب آسيا .

٤- عملاً بقرار اللجنة رقم ٤٢٦ (١٩٨٠) أجرت الامانة التنفيذية مسحاً لتقدير وتقسيم وضع التمويل الانمائي في بلدان المنطقة. وقد شمل هذا المسح الذي اجري بالاشتراك مع ادارة الام المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية، ثمانية من بلدان اللجنة.

٥- ووفقاً للاتفاق المعقود مع مركز الام المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، واصلت الامانة التنفيذية تعاونها ومشاورتها الوثيقة مع المركز خلال وضع وتنفيذ برنامج اللجنة في هذا الميدان.

٦- وفي ميدان الموارد الطبيعية، تتواصل علاقات العمل الوثيقة مع مقر الام المتحدة، وبخاصة مع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية (شعبة الموارد الطبيعية والطاقة) ومع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (مكتب البحث وتحليل السياسات الانمائية والمكتب بالاحصائي). كذلك اقيمت علاقات تعاون وتنسيق متواصلة ومكففة مع امانة مؤتمر الام المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمستجدة، فضلاً عن الصلات القائمة مع امانة مؤتمر الام المتحدة الثالث لقانون البحار.

٧- في مجال العلم والتكنولوجيا، تطورت علاقات الامانة التنفيذية مع عدد من المنظمات من بينها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الام المتحدة للتدريب والبحث، وبرنامج الام المتحدة للبيئة. وقد شاركت هذه المنظمات بنشاط في الندوة التي عقدت في اوائل عام ١٩٨٠ حسول هجرة الكفاءات العربية. وقد مُؤتمر الام المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عدداً من الزمالات للأمانة التنفيذية تتيح مشاركة خبراً من عدد من دولها الأعضاء في برنامج التدريب الداخلي للاونكتاد في مجال نقل التكنولوجيا. كذلك اقامت الامانة التنفيذية خلال العام نفسه علاقات وثيقة مع الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي انشئ حديثاً، وذلك في إطار الاستعدادات للبدء بمشاريع التعاون الغربي في منطقة غرب آسيا. كما ظلت الامانة التنفيذية على صلة وثيقة بمركز العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

٨- واكملت الامانة التنفيذية خلال العام ايضاً دراسة حول نظم حيـازة الاراضي في الجمهورية العربية اليمنية تم تنفيذها نيابة عن البنك الدولي.

٩- وتكثفت العلاقة الوثيقة خلال عام ١٩٨٠ مع برنامج الام المتحدة الانمائي، بتولي اللجنة المزيد من المسؤوليات كوكالة منفذة لعدد من مشاريع التعاون الفني الاقليمية.

الفصل الثالث

الدورة الثامنة للجنة

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

٢٠ - عقدت الدورة الثامنة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في فندق شيراتون بصنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) خلال الفترة من ٣ إلى ٧ أيار / مايو ١٩٨١ وشملت أعمالها عقد تسع جلسات .

٢١ - وحضر الدورة مندوبون (١) عن أعضاء اللجنة : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، وسلطنة عمان ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٢٢ - كما حضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الأمم المتحدة وكلاً منها المتخصصة التالية : الأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك) ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع لوزارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بال الأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، وبرنامج الغذاء العالمي . كما حضر الدورة ممثلون عن الاتفاقيات العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٢٣ - وحضر الدورة أيضاً بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الإقليمية وال الحكومية التالية : جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس .

٢٤ - واعتمدت اللجنة لتنظيم أعمالها المقترنات التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/130 ، بعد تعديليها . وخلوت الرئيس القيام ، بالتشاور مع الأمين التنفيذي ، بترتيب جدول الجلسات وتسلسل النظر في بنود جدول الأعمال .

(١) للاطلاع على أسماء المشاركين في الدورة ، انظر الوثيقة E/ECWA/INF.28 .

٢٥- واستناداً إلى أحكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة شاركت في اعمال الدورة الثامنة، بصفة استشارية، الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمانيا (جمهورية - الاتحادية)، وتونس، وفرنسا، والهند، وهنغاريا وهولندا.

٢٦- وتحفظ مذوب منظمة التحرير الفلسطينية على حضور الولايات المتحدة، والبرلمانية الدورة الثامنة للجنة بصفة استشارية.

٢٧- وانتخبت اللجنة بالاجماع، في جلستها الثانية، السيد فؤاد قائد محمد، وزير التخطيط في الجمهورية العربية اليمنية، رئيساً للدورة الثامنة. كما انتخب السيد سليم ياسين، وزير الدولة لشئون التخطيط في الجمهورية العربية السورية، والسيد احمد يونس مذوب منظمة التحرير الفلسطينية، نائبين للرئيس، وال女士ة ليلى حسين معروف، عضو وفد الجمهورية العراقية، مقرراً للدورة.

٢٨- وعملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود فوجدها مستوفية الشروط.

جدول الاعمال باء-

٢٩- اقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الاعمال التالي بعد الموافقة على اقتراح بإضافة بند جديد يلي البند الخامس في الوثيقة E/ECWA/115 تحت عنوان: "المناقشة العامة"، واقتراح آخر تقدم به وفد منظمة التحرير الفلسطينية بإضافة بند يعلن فرعين تحت البند السادس كما ورد في الوثيقة المذكورة حول الاماكن الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني وتعدار الشعوب العربي الفلسطيني. وتم اعتماد جدول الاعمال على النحو التالي:

- ١- افتتاح الدورة
- ٢- انتخاب اعضاء المكتب
- ٣- اقرار جدول الاعمال E/ECWA/115/Add.1/Rev.1 و E/ECWA/115
- ٤- تنظيم الاعمال E/ECWA/130
- ٥- دعوة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، التي ليست اعضاء في اللجنة، للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة E/ECWA/128/Rev.2
- ٦- المناقشة العامة

٧- تقرير عن نشاطات اللجنة :

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل Add.1-3 E/ECWA/120 و

E/ECWA/120/Corr.1^٦

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة Add.1 E/ECWA/129 و

(ج) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٧ (٣-٥) لعام ١٩٧٦ بشأن دراسة الاوضاع والا مكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

(د) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٨ (٣-٥) لعام ١٩٧٦ بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني

(هـ) مساهمة اللجنة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نحو E/ECWA/127

٨- متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
الإقليمية لللجنة :

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية
والسلم E/ECWA/126

(ب) الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكمال لغرسـي
آسيا Add.1 E/ECWA/121 و

(ج) اجتماع فريق الخبراء الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى
بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة Add.1 E/ECWA/116 و

٩- برنامج العمل والأولويات ١٩٨٣-١٩٨٤ Add.1 E/ECWA/118 و ٤-١

١٠- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية :

(أ) الوضع المالي لبرامج اللجنة Add.2 E/ECWA/117 و

(ب) بيان عن حساب المساهمات المالية وتعزيزه E/ECWA/117/Add.1

١١- السنة الدولية للمعاقين Add.1 E/ECWA/119 و

١٢- الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث
E/ECWA/122/Add.1/Part II E/ECWA/122/Add.1/Part I و E/ECWA/122
و E/ECWA/122/Add.2

١٣- اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها

Add.1 E/ECWA/123

٤- التعاون بين البلدان النامية Add.1-3 E/ECWA/124

٥- اسناد الصالحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى

اللجان الاقتصادية، وتعزيز هذه اللجان Add.1 E/ECWA/125

٦- ما يستجد من اعمال

٧- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة.

جيم- وقائع الجلسات

٣٠- افتتح الدورة دولة رئيس الوزراء عبد الكري姆 الرياني مثلاً فخامة رئيس الجمهورية العربية اليمنية بكلمة رحب فيها بانعقاد الدورة الثامنة للجنة في صنعاء . وعرض للوضع الاقتصادي العربي مبيناً انه على الرغم من التفاوت الشديد في مستويات الدخل ، فإن متانة الروابط فيما بين الدول الاعضاء قد فرضت اشكالاً متعددة من التعاون توجت بقيام مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بوضع استراتيجية موحدة للتنمية العربية وبتخطيط مبلغ خمسة آلاف مليون دولار لعقد التنمية العربية ، وذلك لصالح الدول العربية القليلة الموارد بشكل خاص . وأشار الى اهمية المؤتمرات الدولية التي ستشارك فيها اللجنة ، وكذلك الى اهمية برنامج عملها لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وأكد على ضرورة التنسيق بين نشاط اللجنة والجهزة المختصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الاقتصادية والصاديق العربية . وناشد الدول المتقدمة النمو ، الرأسمالية منها والاشراكية ، ايلاء اهتمام خاص بقضية المفاوضات المتعلقة بوضع الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثالث موضوع التنفيذ . وذكر بأن الجمهورية العربية اليمنية ترى في انعقاد هذه الدورة طبيعة فرصة لاكتساب المزيد من المعرفة والخبرة في وضع خطتها الانمائية الثانية التي هي قيد الاعداد حالياً . وخلص الى القول بأن ما انجزته الجمهورية العربية اليمنية حتى اليوم في مجال التقدم والتنمية ما هو الا حصيلة فترة زمنية قصيرة ، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة ، وبஸوار مادية محدودة .

٣١- ثم القى مندوب الجمهورية العراقية كلمة بالنيابة عن رئيس الدورة السابعة السيد حسن علي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ، استعرض فيها أهم التطورات الاقتصادية ذات الصلة بأعمال اللجنة التي حصلت على الصعيد بين الدولي والعربي منذ انعقاد دورتها السابعة . وتطرق الى انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضيا التعاون الاقتصادي الدولي التي لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول بدء المفاوضات

الاقتصادية العالمية بسبب موقف بعض الدول الصناعية، وان تمكنت الجمعية العامة في دورتها العاشرة الخامسة والثلاثين من اقرار استراتيجية عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث. ودعا الدول الصناعية الى ان تجري حواراً بناءً مع دول العالم الثالث لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على العدالة والمساواة. وأشار ايضاً الى مؤتمر التعاون الاقتصادي العالمي لقيام النامية المنوي عقده في منتصف عام ١٩٨١ والى ما يشكله هذا التعاون من ركيزة أساسية لقيام نظام اقتصادي دولي جديد، على ان لا ينظر الى هذا التعاون بأية حال كبدل عن المفاوضات الاقتصادية العالمية. وعلى الصعيد العربي أشار الى انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر وما نتج عنه في مجال التكامل الاقتصادي العربي من اقرار استراتيجية للعمل العربي المشترك، ومبنياً على العمل القومي، وعقد التنمية العربية الذي أولى اهتماماً خاصاً للدول الاعضاء الاقل نمواً. وشدد على اهمية انتقال نشاطات اللجنة من طور العرض والتقصي الى وضع البرامج ذات الصبغة العلمية التي تخدم قضايا التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٣٢- وتوجه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالد هايم في الكلمة التي القيت بنيابة عنه، بالشكر الى حكومة الجمهورية العربية اليمنية على استضافتها الكريمة للدورة الثامنة. وأكد على ان حل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر في الاستقرار الدولي يتطلب الاتفاق على اهداف واضحة وطويلة الأجل، بالإضافة الى اتخاذ تدابير محددة ومتكلمة في المدى القصير الأجل والمتوسط الأجل. وقال ان هذا هو التحدي الذي يتعين ان تجابه المفاوضات التي اقترحت الجمعية العامة بدءاًها حول القضايا الرئيسية في مجالات المواد الخام والتجارة والطاقة والتمويل الإنمائي.

٣٣- وشدد الأمين العام على اهمية التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تحسين مواقعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ولمساعدتها على تنمية اقتصاداتها وزيادة سرعة نموها. وأضاف ان بلدان منطقة اللجنة تتمتع بوضع فريد يمكنها من المساهمة في تحقيق هذه الهدف وفي تطوير دور اللجنة نفسها في عملية التنمية.

٣٤- وأشار الى مهمة أساسية أخرى امام اللجنة وهي مشاركتها في استعراض وتقدير الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الثالث، وذلك في ضوء احتياجات المنطقة وظروفها المتطرفة. وذكر ان تعزيز مهام اللجان الإقليمية لهم اعتراف بأهمية دورها كمراكز أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٣٥- واعرب أخيراً عن ثقته في ان تتم في القريب العاجل عملية نقل اللجنة الى بغداد، بعد حل المسائل البسيطة المتعلقة، وان تكون هذه الخطوة بداية عهد جديد من الخدمات التي تقدمها اللجنة لمنطقة.

٣٦- واشار ممثل المدير العام لادارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بالام المتحدة في الكلمة التي القاها الى ان الدورة تتعقد في وقت تزداد فيه حدة الازمات الاقتصادية الدولية . واضاف ان الموقف اصبح يتطلب اسلوباً جديداً من التعاون فيما بين مجموعات البلدان المختلفة مع وضع حد للنهج التقليدي الذي يتمثل في الفصل بين الحلول القصيرة الاجل والحلول الطويلة الاجل ، وفي معالجة مشاكل كل قطاع على حدة . ونبه الى ضرورة التحرك صوب اقامة نظام لادارة الاقتصاد العالمي يستهدف تحقيق تنمية دولية متوازنة .

٣٧- واضاف قوله انه فيما توفر الاستراتيجية الانمائية الدولية اطاراً مقبولاً للتعاون على الصعيد القطري والاقليمي والدولي ، فان جولة المفاوضات العالمية ، التي كان مقرراً لها ان تكون وسيلة لتحقيق غايات الاستراتيجية ، لم تبدأ بعد نظراً لوجود اختلافات اساسية لها ابعادها السياسية تمس جوهر الاقتصاد العالمي ، وقال ان السبيل الوحيد لمواجهة هذا الوضع انما يتمثل في بذل جهد عالمي متكامل يستهدف معالجة مشاكل التجارة والمواد الخام والطاقة والنقد والتمويل . واشار الى ان للام المتحدة ، وخاصة اللجان الاقليمية ، دوراً رئيسياً تقوم به لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٣٨- ثم تطرق الى ثلاثة جوانب لهذا الدور بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اولها يتصل بالاختصاصات التي رسمتها للجان الاقليمية الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٣٢ المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الام المتحدة . واضاف ان من العناصر الاساسية لدور اللجنة في هذا الصدد الدعم الذي يمكن ان تقدمه لجهود التعاون الاقتصادي والفكري الاقليمي في سبيل تحقيق الاعتماد على النفس . وقال ان آفاق التنمية في منطقة اللجنة تتطلّى على مجموعة متميزة من المشكلات ، وعلى مجموعة فريدة من الفرص التي يمكن ، اذا ما لقيت دعماً من حكومات المنطقة ، ان تسهم في الجهد لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس . وبين ان هناك وجهاً آخر لدور اللجنة ، وهو اسهامها في عملية وضع السياسات العامة في اطار الم هيئات المركزية المشتركة بين الحكومات ، وكذلك في عملية التخطيط والبرمجة التي تقوم بها .

٣٩- وأشار الى ان الجانب الثاني للدور الذي تضطلع به اللجنة يتمثل في استعراض وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، تمهداً لقيام الجمعية العامة بتقييم شامل لها في عام ١٩٨٤ ، على اساس اعملية التقييم المسبقة على المستوى الاقليمي من شأنها ان توفر الحافز السياسي الضروري لتعديل او تكثيف التدابير المتخذة .

٤- اما ثالث الجوانب التي ينطوي عليها دور اللجنة فيتصل بالنشاطات العملية المنظومة الام المتحدة . ومن شأن خبرات اللجنـة في هذا المجال ان تسهل اسهام حكومات المنطقة في تحديد البرامج المشتركة بين البلدان التي يقوم بها برنامج الام المتحدة الانمائي ، وان تسهم في جهود المدير العام للبرنامج لوضع اطار العام للنشاطات المذكورة والغايات التي تسعى اليها .

٤٤- ثم القى الا مين التنفيذي للجنة كلمة استهلها بتوجيهه الشكر والتقدير الى فخامة رئيس الجمهورية العربية اليمنية لرعايته الدورة ، والى دولة رئيس الوزراء على الكلمة التي القاها في حفل الافتتاح ، ونوه باستجابة حكومة الجمهورية العربية اليمنية باستضافة الدورة في ظروف عاجلة وطارئة .

٤٥- واستعرض ابرز المشكلات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في المنطقة وما يرتبط بها من اولويات ملحة . فتحددت عن الاهداف الشاملة للاستراتيجية الانمائية لعقد الام المتحدة الانمائي الثالث ووسائل تحقيقها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وتطرق الى ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذين اقرهما مؤتمر القمة العربي الحادى عشر وما ينطويان عليه من منطلقات والتزامات بالنسبة الى العمل الجماعي العربي ، ولا سيما لجهة ضرورة تحديد العمل الاقتصادي العربي المشترك وابعاده عن الخلافات السياسية العربية الطارئة ، وتحفيظ التنمية على اساس قومي شامل .

٤٦- ثم انتقل الى تخلص توجهات التنمية ومنطلقاتها في المنطقة خلال عقد الشانينات فذكر ان الجهد ينبغي ان تصب اولا على تطوير سياسات التنمية ونماذج التخطيط بما يؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وترشيد استخدامها من اجل الوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان ؛ وثانيا ، ارساء التنمية على قاعدة صلبة من تعبيئة الموارد الوطنية والاقليمية ضمانا لعدم انكشاف الاقتصاد الوطني والإقليمي وتقليل اعتماده على المتغيرات الخارجية ، وبخاصة في مجال الامن الغذائي ، والسعى لا زالة الخلل في هيكل التجارة الخارجية ؛ وثالثا ، وضع الخطط والبرامج الازمة لترشيد استخدام الطاقة النفطية والبحث عن مصادر الطاقة الجديدة والتجددية ؛ ورابعا ، اعطاء اولوية متزايدة ومتسرعة لتنمية الموارد البشرية وتوظيفها في تحفيظ وتنفيذ عمليات التنمية ؛ وخامسا ، تنظيم حركة انتقال العمال بين اقطار المنطقة وخاصة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية في ضوء انعكاساتها على التنمية في كل من الدول المستوردة والمصدرة ، وارتباطها بهجرة الارمدة الى خارج المنطقة ؛ وسادسا ، وضع السياسات والبرامج المناسبة وتوفير الفرص المتساوية لاشراك المرأة في عملية التنمية ؛ وسابعا ، العمل على وضع الخطط والبرامج التنفيذية من اجل ارساء التنمية في المنطقة على اسس من التكامل والتسييق الاقتصادي والاجتماعي وعطى مزيد من الاعتماد الجماعي على النفس بين دول المنطقة وغيرها من الدول العربية الاخرى ، وبالتالي تعزيز قدرتها التفاوضية في حقل التجارة الدولية وفي التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات . وأشار الى انه في اطار هذا التكامل الانمائي والتمويلي يجب ان يكون للدول الاقل نموا موقع خاص متميز . ومن هنا تتطلع اللجنة الى نتائج مؤتمر الام المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في اواخر صيف ١٩٨١ .

٤٥ - ونّوه ايضاً بما تقوم به دول المنطقة من اسهام في مجالات التعاون الدولي في نطاق الام المتحدة ومع دول العالم النامي بصورة عامة، و بما تقدمه من دعم للصناديق الطوعية التي تساهم في تنفيذ العديد من المشروعات الاجتماعية والانسانية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

- المناقشة العامة (البند ٦ من جدول الاعمال)

٦٤- تكلم تحت هذا البند من جدول الاعمال عدد من وفود الدول اعضاء اللجنة ، والمراقبين من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والجموعات الاقتصادية والدول المشاركة في أعمال الدورة بصفة استشارية .

٤٧ - وشدد مندوب الجمهورية العربية السورية على انه لا يمكن بحث موضوع التعاون والتكميل الاقتصادي في المنطقة ومسيرة التنمية فيها دون الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية . وأكد في هذا السياق انه نظرا لارتباط جمهورية مصر العربية باتفاقية كمبودا يفيد ومعاهدة واشنطن ، فان التعاون معها ضمن اللجنة يصبح امرا مستحيلا سياسا ، ومضرا اقتصاديا وغير شرعيا قانونيا . وذكر بالمواصفات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة بصدر عضوية جمهورية مصر العربية ، وضمن القرار رقم ٦٨ (٦-٦) لعام ١٩٢٩ . وأكد على معارضه وقد بلاده لمشاركة وفد جمهورية مصر العربية في اعمال الدورة الثامنة للجنة .

٤٨ - وقد ايد وفد منظمة التحرير الفلسطينية موقف وفد الجمهورية العربية السورية من مشاركة جمهورية مصر العربية في اعمال اللجنة وطلب تسجيل تحفظه واعتراضه الشديد على هذه المشاركة .

٩- واحتاج وفد الجمهورية العراقية على حضور وفد جمهورية مصر العربية اجتماعات اللجنة. وأكد على ان موقف بلاده من هذا الموضوع مبني على ان استمرار عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة يتناهى مع اهداف اللجنة في التكامل والتعاون الاقتصادي بين اعضائها.

٥٠- واحتاج وفد جمهورية مصر العربية على ما ورد في بيان مندوب الجمهورية العربية السورية بشأن منع بلاده من المشاركة في أعمال اللجنة ، وطلب تسجيل اعتراضه وتحفظه على كل توصية تمس عضوية مصر العربية أو مشاركتها في أعمال اللجنة . وذكر بأن اية توصية بهذا المعنى ستكون مخالفة لفحوى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم ٢٩/٤٩، كما ان مثل هذا الإجراء يعتبر خروجاً عن صلاحيات اللجنة . وأكد على ضرورة تحديد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية الطارئة . ثم عرض بعض سمات خطة التنمية في جمهورية مصر العربية وأوجه التعاون القائم مع الدول الأخرى في المنطقة .

٥١- والقى مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كلمة اشار فيها الى حاجة بلاده الى مساعدات نظراً لكثره واهمية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها . واستعرض جهود التنمية في بلاده خلال العقد الفائت وتطوراتها للعقد الحالي . وابرز اهتمام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمشاريع التسويق والتكميل مع دول المنطقة ، ومع الجمهورية العربية اليمنية بشكل خاص .

٥٢- وادلى كل من ممثلي ادارة الام المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية ، وبرنامجه الام المتعددة الانمائي ، ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية التابع لادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الام المتعددة ، ومؤتمر الام المتعددة للتجارة والتنمية ، وجامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ببيانات عمروا فيها عن استعدادهم لدعم جهود التنمية في الدول الاعضاء وتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا لهذا الغرض ، وأشار عدد منهم الى التنسيق القائم مع اللجنة والى ضرورة تقويته .

٥٣- خلال المناقشة العامة قدم وفد الجمهورية العربية السورية مشروع قرار يتعلق بعضوية مصر العربية في اللجنة (E/ECWA/VIII/L.1) ولم يطرح مشروع القرار هذا للتصويت . وحول الموضوع نفسه تلقت الامانة التنفيذية في وقت لاحق الاعلان الوارد أدناه من وفود الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودول قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية * .

* خلال الجلسة الاخيرة اعلن مثل لبنان انضمام وفده الى الاعلان .

اعلان حول

عضوية مصر في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان الدول الموقعة على هذا الاعلان،

مسترشدة بالا هدف والمقاصد التي قامت من اجلها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

مستذكرة قرار اللجنة رقم ٦٨ (٦-٦) لعام ١٩٢٩ ،

ان تدين استمرار حكومة مصر في زيادة تواطئها في مختلف المجالات مع العدو الصهيوني التوسيعى الهادف للهيمنة على المنطقة ، غير مبالغة بالخطر الناجم عن ذلك على مستقبل التطور الاقتصادي لدى الدول شعوب كامل المنطقة العربية ،

١- تؤكد معارضتها لحضور وفد الحكومة المصرية أعمال دورات واجتماعات اللجنة ؟

٢- تعلن رأيها بوجوب استبعاد حكومة مصر عن اي قرار أو مشروع تجيزه اللجنة ،
وبيان جميع القرارات والمشاريع الهادفة الى تعيين وتعزيز التعاون والتكامل
الاقتصادي بين دول اللجنة لا تشمل حكومة مصر ولا المؤسسات المصرية التي
تعامل مع العدو الصهيوني ؟

٣- تطلب الى الامين التنفيذي للجنة ، اعلام السيد الامين العام للامم المتحدة ،
والسيد رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي ، والسيد المدير العام لبرنا مج
الام المتحدة الانمائي بمضمون هذا الاعلان .

٤- ٥- وقد وفد جمهورية مصر العربية البيان الوارد أدناه حول نفس الموضوع .

" يعتبر وفد جمهورية مصر العربية ان الاعلان المقدم في شأن عضوية مصر في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يفتقر الى أى سند قانوني ، ويخرج صراحة عن اختصاصات اللجنة ،
ويعد تحديا لقرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي رقم ٩٧٩/٤٩ القاضي بأن عضوية مصر
في اللجنة تبقى كما هي ."

ويحذر وفد جمهورية مصر العربية من ان مثل هذا الاعلان يخلق جوا من العداء
والتوتر بين الاعضاء ، ويؤسس سابقة خطيرة في عمل منظمات ولجان الام المتحدة وليس في صالح
أى من الدول الاعضاء تبنيه ليصبح سلاحا ذو حدين ، فعضوية مصر في اللجنة نهائية وثابتة
لانها تستند الى معايير موضوعية تتتوفر لها الاسباب الجغرافية والتاريخية والاقتصادية
والحضارية وهي معايير لم يطرأ عليها اي تغيير .

وحيث انه لا يوجد اي سند قانوني او موضوعي للتشكك في عضوية مصر ، فان وفده يدين هذا الا علان غير المسؤول ويعرض عليه ويعتبره بلا قيمة او سند . ويرجع الوفد من الامانة التنفيذية ابلاغ ذلك الى السيد الامين العام للامم المتحدة والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسيد المدير العام لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واعتبار هذا الاعتراف من وثائق اجتماعات الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢ - تقرير عن نشاطات اللجنة (البند ٧ من جدول الاعمال)

٥٥- عند تقديم هذا البند من جدول الاعمال اشار الامين التنفيذي الى

الوثائق Add.1 E/ECWA/129 والوثيقتين Add.2 E/ECWA/120, Add.1, Corr.1 E/ECWA/127 والوثيقة . وفيما يتعلق بالبند الفرعى (أ) ذكر ان الامانة التنفيذية رأت ان من المناسب تغيير اسلوب وضع تقاريرها المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ ب بحيث يتم التمييز بين برنامج اللجنة في مجال الدراسات والبحوث والمجتمعات E/ECWA/120 . وبين نشاطاتها في حقل التعاون الفنى E/ECWA/120/Add.2 . واضح ان الامانة التنفيذية تعتمد اياها تطوير اعداد تقاريرها المرحلية لتسلیط الضوء على القضايا المهمة في البرنامج ، واسترعاً اهتمام الدول الاعضاء اليها . واضح انه تقرر لفت انتباه الدول الاعضاء الى النشاطات الواردة في برنامج عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ التي تم ايقافها باعتبار انه قد فات اوانها او انها ذات منفعة حدية او عديمة الجدوى E/ECWA/120/Add.1 .

٥٦- وفيما يتعلق بنشاطات التعاون الفنى للجنة ، ذكر الامين التنفيذي انه برغم التوسيع الحاصل في نطاق هذه النشاطات ، فان الامانة التنفيذية ترى ان امكانيات تمويل مشاريع التعاون الفنى الاقليمية عن طريق وكالات التمويل المختلفة بالامم المتحدة تبقى محدودة . واضاف قائلا ان الدورة قد ترغب في دراسة الحاجة الى جمع الاموال الازمة لمشاريع التعاون الفنى الووضحة في الوثيقة E/ECWA/117/Add.2 المطروحة على الدورة في اطار البند العاشر من جدول الاعمال .

٥٧- وفيما يتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، البند الفرعى ٧ (ب) ، اشار الامين التنفيذي ، بصورة خاصة ، الى النشاطات المضطلع بها فيما يتعلق بقرار اللجنة رقم ٢٧ (د-٣) بشأن اجراء دراسة شاملة للظروف والا مكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ، والقرار رقم ٢٨ (د-٣) بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني اللذين اضيفوا الى جدول الاعمال كبندين فرعيين (ج) و (د) من البند ٧ بناء على طلب وفد منظمة التحرير الفلسطينية .

٥٨ - وحول مساهمة اللجنة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الام المتحدة المعنى بأقل الدول نموا ، اشارت الامانة التنفيذية الى زيادة الاهتمام العالمي بهذه الموضوع حيث انعكس ذلك في القرارات التي ادت الى الدعوة الى عقد مؤتمر خاص بهذه المجموعة من البلدان في باريس خلال شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨١ بهدف وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الاساسي الجدي لصالح الدول الاقل نموا خلال الثمانينات ، مع تبنيه ودعمه بهدف مساعدة هذه البلدان على تقليل الفجوة ليس بينها وبين الدول المتقدمة فحسب ، بل وايضا بينها وبين بقية الدول النامية . واشير الى الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس ومساهمة الامانة التنفيذية للجنة فيها بالتعاون مع امانة مؤتمر الام المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشكل خاص في اعداد الوراق القطرية لكل من شطري اليمن وبالاعمال التحضيرية الاخرى . كما تم استعراض المجالات الاخرى التي قالت فيها اللجنة بمجهود خاص لصالح اعضائها الاقل نموا والاهمية المتزايدة المعطاة في برنامج عملها للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ للنشاطات الموجهة نحو زيادة مساعداتها وخدماتها لتلك الدول .

٥٩ - وخلال مناقشة هذا البند ، اشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى اهمية دراسة الوضاع والاماكن الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ، معرجا عن القلق لعدم استكمال هذه الدراسة على مدى السنوات الخمس السابقة . وحيث ايضا على اتخاذ تدابير فعالة لاكمال هذه الدراسة ، واعتمد بالاجماع مشروع قرار حول الموضوع .

٦٠ - وفيما يتعلق بتعهد الشعب العربي الفلسطيني ، ذكر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية انه برغم الجهود التي بذلتها الامانة التنفيذية حتى الان ، فانها لم تسفر بعد عن تحقيق نتائج ملموسة . ثم دعا الى تكثيف هذه الجهود والى توفير الموارد اللازمة لاكمال هذا المشروع في فترة زمنية محددة . واعتمدت اللجنة بالاجماع مشروع قرار حول الموضوع .

٦١ - وفي الايضاحات التي قدمتها الامانة التنفيذية حول هذا البند ، اشير الى ان تقارير متابعة النشاطات المتعلقة بالقرارين ٢٢ (٣-٢) و ٢٨ (٢-٣) كانت تقدم سنويا الى الدورة .

٦٢ - تعكس الوثيقة E/ECWA/129 آخر ما بذلته الامانة التنفيذية من جهود في هذا الموضوع . وفيما يتعلق بالموارد المطلوبة فقد اتخذت الترتيبات لتخفيض اموال من حساب المساهمات المالية للجنة ، كما ان الدراسة المطلوبة قد عهد بها الى مؤسسة استشارية مرموقة لتنفيذها ، وفي سياق هذه الجهود جميعا كانت الامانة التنفيذية على صلة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٦٣ - وفيما يتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ، اشير الى أن قرار اللجنة في هذا الصدد كان قد طلب من الامانة التنفيذية الاتصال بصندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية لتمويل المشروع، وان استجابة الصندوق كانت ايجابية اذ وفر مبلغ مائتي الف دولار أمريكي للمرحلة التحضيرية من المشروع.

٦٤ - وأشارت الامانة التنفيذية ايضا الى الاتصالات التي اجريت مع الدول الاعضاء للتأكد من مواعيد اجراء تعداداتها السكانية ، ولدراسة ممكانية الافادة من نتائج هذه التعدادات في تنفيذ تعداد الشعب العربي الفلسطيني . وذكر ان هذه الاتصالات قد ساعدت على تحديد الجداول الاحصائية التي اعتبرت لازمة لا جراء التعداد المذكور . وبما ان جمع البيانات من بلدان مختلفة تجرى تعداداتها في مواعيد متباينة ، امر يوجب القيام به ضمن اطار واضح التحديد من الناحيتين الفنية والنظرية ، فقد اجريت اتصالات في هذا الشأن مع عدد من الخبراء العرب ومع المركز الذي يشرف على الدليلي بالشرق الاوسط . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فإن الامانة التنفيذية لا تتوقع التوصل الى نتائج قبل منتصف عام ١٩٨٣ ، على ان تتتوفر لها البيانات الازمة بهذا الخصوص من قبل الدول الاعضاء .

٦٥ - وذكر ممثل صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية انه عملا بقرار اللجنة رقم ٢٨ (د ٣) باجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني ، فقد اعدت اللجنة مشروعها في هذا الخصوص خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . واضاف ان اتفاقا قد تم في اعقاب مفاوضات جرت بين صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية ، وبين اللجنة والصندوق . القوي الفلسطيني ، على البقاء باجراء دراسة جدوى ، وان هذه الدراسة هي قيد التنفيذ . واوضح ان صندوق النشاطات السكانية ينتظر حاليا تقريرا عن هذه الدراسة . واضاف يقول ان ثمة مشروعها ثانيا في هذا الشأن قد تم الصندوق القومي الفلسطيني مباشرة الى صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية في منتصف عام ١٩٨٠ ، ويستهدف المشروع المساعدة على تدعيم المكتب الاحصائي المركزي بالصندوق القومي الفلسطيني . اما الدراسات المقترحة بمحض هذا المشروع ، والرامية الى ارساء قاعدة افضل للبيانات المتعلقة بالشعب العربي الفلسطيني ، فقد اجريت في الجمهورية العربية السورية . واكد ايضا ان صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية على استعداد لاجراء دراسات مماثلة في بلدان اخرى بالمنطقة بشرط موافقة تلك البلدان .

٦٦ - وتطرق احد المندوبين الى الجهود التي بذلتها بلاده لصالح الدول الاقل نموا على المستوى الدولي والاقليمي والقطري من خلال مشاركتها في الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس الخاص بتلك الدول ، وتطرق الى دورها الاساسي في اقرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لعقد الشانينات التي تمثل اتجاهها واضحا لصالح الدول الاعضاء الاقل نموا ، والتي اهمية حجم القروض والمنح التي قدمتها الى الدول الاقل نموا .

٦٧ - ونوه ممثلاً البلدان الأقل نمواً من أعضاء اللجنة بالمساعدات التي قد منها الأمانة التنفيذية سواً بما يتعلق بالأعداد لمؤتمر باريس أو في مجالات عمل اللجنة المختلفة . واعتمد بالأجماع مشروع قرار حول الموضوع .

٣ - متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي والاجتماعات الإقليمية للجنة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٨ - قدم الأمين التنفيذي هذا البند من جدول الأعمال الذي ادرج لأول مرة في جدول الدورة السابعة للجنة بغية تقديم عرض موجز للإجتماعات الإقليمية للجنة والمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي لها انعكاسات على أعمال اللجنة في المستقبل . وكانت اللجنة قد قررت في تلك الدورة ادراج هذا البند في جدول أعمال دوراتها في المستقبل ، لما في ذلك من الفائدة بالنسبة إلى اطلاع الدول الأعضاء على نتائج هذه المؤتمرات وأثرها على اهتمامات اللجنة ، مع رصد هذه النتائج ، وتقدير آثارها ، واقتراح أسلوب المتابعة الازمة لها .

(١) المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم

٦٩ - قدم الأمانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/126) حول هذا المؤتمر، فتحديث عن الاجتماع الإقليمي التحضيري الذي عقد في دمشق ، وعن سعيها لادخال موضوع المرأة الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر العالمي ، وذلك في إطار ما نصت عليه خطبة العمل الإقليمية التي قامت اللجنة بوضعها لادراج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا . وذكرت أن وفد الأمانة التنفيذية إلى مؤتمر كوبنهاغن العالمي شارك بصورة فعالة في المشاورات التي دارت وساهم في إعداد مشروع الخطة العالمية وفي وضع التوصية الخاصة بـ "مساعدة المرأة اللبنانية عامة ، والمرأة في جنوب لبنان خاصة" ، إلى جانب تنظيم ندوة إعلامية حول "قضايا المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها" . وأوضحت أنها تقوم بمتابعة برنامج العمل العالمي وبرنامج العمل الإقليمي لمنطقة غربي آسيا اللذين اقرهما مؤتمر كوبنهاغن . وانهَا قامت في إطار هذه الأعمال بإعداد مشروعات قطرية وإقليمية تقدمت بها إلى اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، وذلك في ضوء رغبات الأعضاء والاحتياجات الازمة لتقديم المرأة في المنطقة .

٧٠ - وتحدد عدد من المندوبين عما تم انجازه على صعيد السياسات الوطنية الانمائية لتطبيق الخطة العالمية على ضوء مقررات كوبنهاغن . فتطرق أحد هم إلى وضع المرأة في بلاده من حيث الخدمات المقدمة لها وال المجالات المتاحة أمامها . وأوضح أن المرأة تتمنى بصورة عامة بالمساواة الكاملة من حيث فرص العمل والنشاطات . وتطرق مندوب آخر إلى ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية والمدنية إلى جانب حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٧١- كما ادى الى ممثل مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية ببيان حول نشاطات المركز في متابعة نتائج المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في كوبنهاغن في صيف عام ١٩٨٠

(ب) الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا

٧٢- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/121 التي تتضمن عرضاً موجزاً للتطورات التي حصلت في مجال تطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا، وخلاصة للتقرير النهائي الصادر عن الاجتماع المشترك بين الحكومات عن هذا الموضوع الذى تضمنته الوثيقة (E/ECWA/121/Add.1) . واوضحت انها قامت بمتابعة التوصيات الصادرة عن الاجتماع المذكور بارسال بعثات الى الدول الاعضاء لتجمیع ملاحظاتها حول هذه التوصيات، وانها عکست بعضها في برنامج عمل اللجنة لفترتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وذكرت ان التنفيذ الكامل لهذه التوصيات يتطلب موارد من خارج الميزانية العادية توجه الى المجالات ذات الاولوية، كتنمية وتطوير الاساطيل البحرية الوطنية، والقيام بمسح شامل لاحتياجات التدريب في مجالات النقل والمواصلات في المنطقة، والقيام بدراسة مقارنة بين وسائل النقل بالسكك الحديدية والنقل بالسيارات ثم التطبيق على دولة معينة بوصفها حالة خاصة، فضلاً عن رسم خرائط تخدم اغراض السياحة والنقل . وأشارت الامانة التنفيذية الى ان الوثيقة المذكورة تفي بالغرض الذى استهدفته قرار الدورة السادسة للجنة الذى طلب من الامين التنفيذي تقديم توصياته ومقترحاته حول متابعة الموضوع.

٧٣- وتلت ذلك مناقشة حول هذا البند الفرعى تحدث خلالها احدى الحدود وبين عن التوصيات التي يمكن تطبيقها في المستقبل القريب، خلال فترة من ثلاث الى خمس سنوات، وبعد الموافقة عليها من قبل الدول المعنية . ومن هذه التوصيات استحداث وحدة للتخطيط في مجال النقل داخل كل دولة لفرض التنسيق بين خطط النقل المتعدد الوسائل، وتحسين اسلوب جمع المعلومات باستخدام استمارات موحدة، وتسهيل معرفة الاسماء الجغرافية والادارية في كل دولة باصدار كتيب بهذه المعلومات باللغات العربية والانكليزية والفرنسية . ثم تحدث عن التوصيات التي يمكن تطبيقها في المستقبل البعيد ، ومنها وضع خطة شاملة لتنسيق قضايا النقل بين دول المنطقة وتدريب الكوادر البشرية واستحداث الدراسات المتخصصة لمختلف اساليب النقل . ورأى هذا المندوب انه من الضروري عقد اتفاقيات جديدة للنقل بين دول المنطقة تكون منسجمة مع الاتفاقيات الدولية القائمة، واعتماد المواصفات الدولية للنقل، وضرورة انجاز خط سكة حديد الحجاز واتمام شبكة الخطوط بين دول المنطقة، واعادة احياء اتحاد موانئ الخليج، فضلاً عن التوصيات الصادرة في مجال النقل البري والمائي وال المتعلقة بالطرق والجسور .

٧٤- وتساءل احد المندوبين عن مدى الاستعانة بالدراسات المعدة من قبل بعض المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية في مجال النقل ، وعن التنسيق بين الامانة التنفيذية للجنة وجامعة الدول العربية، وذلك تلافياً للأذدواجية .

٧٥- واخذ احد المندوبين على المسح الميداني الذي قام به خيراً اللجنة محدوديته واتسام بعض التوصيات التي تضمنها تقريره بالعمومية . وتحذر من مسوحات اجريت اخيراً في بلده يمكن للجنة الاستفادة من المعلومات التي انطوت عليها في وضع توصيات محددة قابلة للتنفيذ .

٧٦- ردت الامانة التنفيذية على ملاحظات المندوبين فأكملت استعدادها للتنسيق مع المنظمات العربية كافة ، واوضحت ان المسح الميداني الذي قامت به اللجنة في مجال النقل شمل كل بلدان اللجنة وركز على النواحي الاقليمية تاركاً المسوحات التفصيلية الداخلية الى الاقطار نفسها . اما ما استجد من معلومات اضافية فقد جاء متأخراً وفي وقت اصبحت فيه الدراسة جاهزة .

(ج) اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والتجددية

٧٧- قدّمت الامانة التنفيذية الوثيقة ECWA/116/E بعرض موجز للاعمال التي قامت بها للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والتجددية المزمع عقده في نيروبي بين ١٠ - ٢١ آب / أغسطس ١٩٨١ . وفي هذا الاطار ذكرت انها اعدت دراسات خاصة للمنطقة تناولت فيها اربعة مصادر للطاقة الجديدة والتجددية وهي الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية ، وطاقة الحرارية الأرضية . كما باشرت بتنفيذ برنامج للمؤتمر الانذري الذي تقدم به المعاونة الفنية للدول الاعضاء . وشملت الاعمال التحضيرية ايضاً عقد الاجتماع الاقليمي الذي نظمته اللجنة لفريق من الخبراء حول الطاقة الجديدة والتجددية ، في بيروت ما بين ١٦ و ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ . وقد ناقش هذا الاجتماع التقرير الاقليمي للجنة المزمع تقديمها الى مؤتمر نيروبي واقر توصيات على الصعيد الوطني ، والإقليمي والدولي .

٧٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك اشار بعض المندوبين الى اهمية مؤتمر الامم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والتجددية بما فيها النشاطات التحضيرية على المستوى القطري والإقليمي والدولي . فذكر احد المندوبين ان حكومته شكلت لجنة قطريّة للطاقة قامت باعداد ورقة تم ارسالها الى امانة المؤتمر في اواخر العام الماضي . كما اشار الى ان الامين العام للمؤتمر قد اجرى مشاورات مع الجهات المختصة في بلده وان حكومته قد

ساهمت في تغطية بعض المصادر المتعلقة بالتحضير للمؤتمر وسها نفقات سفر مندوبين الدول الأقل نمواً . واضاف ان بلاده شاركت في اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري للجنة الذي عقد في بيروت . وأشار الى ان التوصيات المتعددة على الصعيد القطري والواردة في التقرير الاقليمي الصادر عن هذا الاجتماع، جديرة بالاهتمام وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع البحوث في حقل الطاقة الجديدة والمتتجدة . وفيما يخص التوصيات الصادرة على المستوى الاقليمي ، اوضح المندوب ان بلاده ترى التراث في اقامة جهاز استشاري مشترك بين البلدان العربية لنقل تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتتجدة . كما ايد التوصية الداعية الى بذل جهود تعاونية مشتركة لاستنشاف تكنولوجيات الطاقة المتتجدة . وختم كلامه مؤكدًا على اهمية قيام المؤتمر باتخاذ توصيات وقرارات واقعية وقابلة للتطبيق . كما اكَدَ على المسؤولية الاساسية للدول الصناعية في تحمل الجزء الاكبر من المساهمات في حال انشاء ترتيبات مؤسسية تخدم اهداف هذا المؤتمر . وقال مندوب آخرين موضوع امكانات استغلال واستخدام الطاقة الجديدة والمتتجدة ، هو في غاية الاهمية بالنسبة لدول المنطقة التي تعتمد على النفط . علماً بأن هذه الدول تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة المتتجدة خاصة موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وفي سبيل ترشيد استغلال النفط ، طلب من الامانة التنفيذية حث البلدان الاخرى المستخدمة للطاقة التقليدية على بذل القصى جهودها لتوفير التكنولوجيات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتتجدة وفي تسهيل استعمالها في البلدان النامية عامة ، والبلدان المنتجة للنفط خاصة .

٢٩- وفي ختام مناقشة البند الثامن من جدول الاعمال ، اكَدَت الامانة التنفيذية انها تولي موضوع الطاقة في المنطقة اهتماماً كبيراً . وأشارت الى ان خبير اللجنة الاستشاري في هذا الحقل قد زار احدى الدول الاعضاء تلبية لطلبها وذلك لمساعدتها في دراسة امكانية استغلال الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة في المناطق الريفية . وقد تمت ايضاً زيارة اخرى لنفس القطر قام بها المنسق في الامانة التنفيذية للمؤتمر الام المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة وذلك للباحث مع المسؤولين فيه حول اهداف ومواضيع المؤتمر المذكور .

٤- برنامِج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ (البند ٩ من جدول الاعمال)

٨٠- قدمت الامانة التنفيذية برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ لاول مرة في مجموعة من الوثائق بدلاً من وثيقة واحدة ، وذلك بموجب تعليمات الامانة العامة للأمم المتحدة . وتضمنت الوثيقة الاساسية E/ECWA/118 الاقتراحات المتعلقة ببرنامج اللجنة في مجال البحوث والدراسات والاجتماعات للستين ١٩٨٣-١٩٨٢ . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.1 الاقتراحات المتعلقة بال خدمات الاستشارية الاقليمية المقترن تقديمها . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.2 لاول مرة ايضاً اقتراحات بشأن برنامج المنشورات خلال

الفترة نفسها . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.3 جدولاً بالمؤتمرات واجتماعات افقة الخبراء المقترن عقدها . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.4 خلاصة لاسلوب الذى اتبع في اعداد برنامج العمل والاولويات .

١- واوضحت الامانة التنفيذية انه ، خلافاً لما طلبته اللجنة ، لم تطرأ زيادة حقيقة تذكر على اعتمادات الميزانية العادلة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بسبب سياسة النمو الصفر التي اعتمدتها الامم المتحدة ، وان اية مشاريع اضافية لا بد وان تمول من خارج هذه الميزانية من قبل الدول الاعضاء او من مصادر اخرى . وذكرت ان المقترنات التي تضمنها برنامج العمل والاولويات تقوم على الافتراض بأن اللجنة ستكون موجودة في بعدها ، وانه لن تطرأ زيادة تذكر على الوظائف الموجودة لديها حالياً . وأشارت الى ان اللجنة لم تبلغ بعد مستوى اللجان الاخرى من حيث امكاناتها ، وبالتالي ، فإنها بامس الحاجة الى دعم الدول الاعضاء للحصول على موارد اضافية .

٢- وبخصوص الخدمات الاستشارية القليمية اوضحت الامانة التنفيذية بأن مقترناتها لم تخضع بعد لمراجعة شعبة الميزانية في الامانة العامة في نيويورك . وذكرت ان التوسيع في برنامج منشوراتها سيفرض بعض التخفيف في عدد النسخ التي تصدرها لاتاحة المجال امام اصدار منشورات دورية جديدة . وبالنسبة الى المؤتمرات واجتماعات افقة الخبراء ، اشارت الامانة التنفيذية الى ان مقترناتها تتطلع على تمويل بعض هذه الاجتماعات في نطاق الميزانية العادلة ، وببعضها الآخر من خارج الميزانية . واوضحت بأنه من المقرر ان تعقد جمعية المجتمعات في مقر اللجنة ما لم ت تعرض الدول الاعضاء استضافتها . وتطرق الى النشاطات التي تم انجازها بمقتضى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٠٩/٣٥ وذكرت بأنها لم تدرج نشاطات جديدة من هذا القبيل في الميزانية المقترنة لعامي ١٩٨٣-١٩٨٢ ، وطلبت الى اللجنة المساعدة على تحديد نوعية هذه النشاطات .

٣- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ، ادى احد المندوبين بعدد من الملاحظات حول برنامج العمل والاولويات وطالب اللجنة باتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المركز القليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ومساعدة المراكز الوطنية القائمة في هذا الميدان والمساهمة في انشاء مثل هذه المراكز في القطر التي تفتقر اليها ، وذلك من خلال اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية وتحديد طبيعة اعمالها والقيام بمسح نشاطاتها واقتراح سبل التنسيق فيما بينها . كما طالب بزيادة خدمات الوحدة الاقتصادية في اللجنة بحيث تتناسب مع احتياجات المنطقة . وأشار الى ضرورة التنسيق الفعال بين اللجنة والمنظمات القليمية العربية والدولية التي تعمل في مجالات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة والتكنولوجيا ، ولا سيما مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . وابدى

ارتياحه لقيام اللجنة بالفأء بعض النشاطات غير المهمة تفادياً للازدرازية، وارتئى اجراءً تعدد يلات على برامج العمل والالولويات تؤدى الى زيارة مخصصات الخدمات الاستشارية، ولا سيما في مجال الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج. وأشار الى ضرورة اعطاء اولوية عاليه للدراسات المتخصصة لدعم نشاطات الدول الاعضاء في مجال الا من الغذائي، وتحديد مشاريع وطنية واقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادي في هذا المجال، والاستفادة من خبرات البلدان التي قطعت شوطاً واسعأ في مجال التخطيط الزراعي. واقتراح ايضاً اعادة النظر في تخطيط برامج التجارة الدولية واعطاء اهمية اكبر للدراسات المشاكل التي تعاني منها الدول المستوردة لرأس المال في مد فواعتها الخارجية. وخلص الى القول بأن هناك حاجة ماسة لتدعم حساب المساهمات المالية عن طريق التبرعات من قبل الدول الاعضاء، وخاصة من الدول التي تتتوفر لديها فوائض مالية، ومن صناديق التمويل العربية.

٤- وفي معرض الحديث عن نقل التكنولوجيا وتطويرها تحدث مذوب آخر عن الحاجة الى خلق قدرات وصناعات تكنولوجية في دول المنطقة بدلاً من استيرادها. وذكر ان هذه العملية تتطلب تصميماً وقدرة على الخلق والابداع وتعاوناً وثيقاً بين الدول الاعضاء، مع توافر الموارد الضرورية، وقد يكون انشاء المراكز التكنولوجية الوطنية هو السبيل الصحيح لتحقيق ذلك. وقال مذوب آخر ان التشدد الذي ابدته الامانة العامة للامم المتحدة باتباع مبدأ النمو الصفر يجب ان لا يطبق علىلجنة حديثة وفتية كاللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي لم تستكمل لحد الان جميع مقوماتها بالمقارنة مع اللجنة الاقتصادية الاخرى. واقتراح اعداد ملخص لا هم المشاريع الواردة في برامج العمل لتسهيل مراجعتها. وطلب من الامانة التنفيذية ان تقوم قبل نهاية الدورة باصدار وثيقة مختصرة بعدد المنشورات التي تصدر حالياً والمقترح صدورها واعد على ضرورة تجنب الازدرازية بين اصدارات هذه المنشورات وبين تلك التي تصدرها جامعة الدول العربية. واقتراح ان يدمج البند الخاص بالتقدير المرحلي عن تنفيذ برامج العمل مع البند الخاص ببيانات العمل الجديد في وثائق الدول القادة، لكي يتثنى للاعضاء تكوين صورة متكاملة عن سير اعمال اللجنة. وفيما يتعلق بعناصر البرنامج السابق التي الغيت بسبب عدم جدواها أو منفعتها الحدية تساءل المذوب عن قيمة اقرار البرنامج من قبل الدول وعن مصير مخصصاتها. ولفت انتباه اللجنة الى مساواة تأجيل تنفيذ البرامج وترحيلها من عام لآخر. وطالب بتوجيه جهود اللجنة لحل المشاكل المطحة بدلاً من القيام بالنشاطات الاستعراضية والمسوحات التي غالباً ما تقوم بها المنظمات المتخصصة، وأشار بالمنحي العملي لوحدة الاصحاء في اللجنة. كما طالب بضرورة تصنيف النشاطات حسب مجالاتها، بين نشاطات دراسية واستشارية وتدريبية، ونشاطات تتعلق بالاجتماعات، مع توجيه الدراسات في مجال التجارة الخارجية وجهة عملية وربطها ببرامج وندوات ذات طبيعة تدريبية يمكن للدول المنفذة ان تستفيد منها في تطوير كادرها وتنظيماتها التجارية. وبالنسبة لبرامج التنمية الصناعية، اشار الى ضرورة التركيز على الدراسات والتقارير الخاصة بالكشف عن امكانية القيام بصناعات ومشروعات مشتركة على مستوى

المنطقة والتركيز على التدريب الصناعي ومساعدة المشروعات القطرية على تجاوز العقبات والمشاكل التي تتعرض تطورها وتوسيعها . واعرب عن استعداد حكومته للمساهمة في دعم البرامج الخاصة بالتنمية الاجتماعية نظراً لأهميةها بالنسبة لبلاده . ورأى أن بعض البرامج الإحصائية التي تعتمد اللجنة القيام بها سبق أن شرعت بها منظمات إقليمية أخرى وخاصة لجنة الأحصاءات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية . لذا نصح بتوجيه اهتمام اللجنة في هذا المجال إلى الجوانب التي تساعد على تطوير الأجهزة والأساليب الإحصائية في الدول الأعضاء ، كتوحيد المقاييس الإحصائية والمساعدة في تحسين القدرات الإحصائية . وطلب السراغ في إنجاز عناصر البرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية التي بقيت من دون تنفيذ .

٨٥- ورد أ على تعليلات واستفسارات أعضاء الوفود حول برنامج العمل والولايات لعامي ١٩٨٣-١٩٨٤ أدلت الأمانة التنفيذية بعدد من الملاحظات ، فذكرت أن الأمانة العامة للأمم المتحدة خصت اللجنة بمعاملة استثنائية إذ اتاحت لها بعض النمو المحدود في الوظائف الثابتة وفي مخصصات الاجتماعات على نحو ما سبق أياضه . وبالنسبة إلى أعداد ملخص بمقترنات ميزانية اللجنة ، وعدت الأمانة التنفيذية باعداد آد بيان موجز عن المقترنات البرنامجية المهمة التي لم يتتسن إدراجها في مقترنات الأمين العام إلى الجمعية العامة . وذكرت أنها ستسعى عند إعداد تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، إلى تضمينها ما يلزم من إشارات إلى برامج العمل المعتمدة بما من شأنه تسهيل عملية تقييم الناتج الفعلي مقابل الناتج المقرر . وترى الأمانة أن من الأفضل أنه ببعض النشاطات باعتبار أن اوانها قد فات على أساس معايير متافق عليها ، بدلاً من الاستمرار في نشاطات لن تعطي نتائج محسوسة . أما الموارد التي تتحاج نتيجة لعملية الانهاء هذه فيعاد توزيعها في معظم الحالات ضمن الحقل ذاته . وأوضحت الأمانة التنفيذية أن عدداً من العوامل التي تؤثر على تنفيذ برامج عملها تخرج عن نطاق سيطرتها ، وأكدت أنها ستواصل بذل جهودها للحد بقدر الامكان من عملية ترحيل العناصر البرنامجية . وقالت أنها توافق على اقتراح تضمين برنامج عمل اللجنة دراسات تحليلية للقضايا والمشاكل الهامة ، كما تعتقد بأن هذه الدراسات قد ادرجت في كثير من البرامج ولكن لم يتتسن في بعض البرامج سوى الاضطلاع بعامل المسح الضروري وذلك بسبب ضيق الموارد المتاحة ، علماً بأن هذه الدراسات المسحية تعتبر في كثير من الحالات أمراً لا غنى عنه للقيام بالدراسات التحليلية . أما بالنسبة إلى الشكل الذي يعرض به برنامج العمل والولايات فهو شكل تطبيه المتطلبات المتغيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف زيادة فعالية عملية البرمجة . وأشارت إلى أن الموارد المتاحة لبرنامج التجارة الدولية محدودة جداً ولذلك اقتصرت على دراسة أهم قضايا التجارة في المنطقة ، وإنها سوف تسعى إلى جعل هذا البرنامج أكثر استجابة لاحتياجات المنطقة . واعترفت بوجود تأخير في إنجاز بعض

عاصر برنامج الشركات عبر الوطنية حيث يرجع ذلك بشكل اساسي الى صعوبة العثور على الموظفين والخبراء اللازمين . وبالنسبة لمحتجيات برنامج الصناعة ، فإن استمرارية بعض عناصره تعود الى طبيعة عمل اللجنة التي يطلب منها القيام بدراسات مستمرة ودورية لتحليل ورصد الوضاع القائمة والمتغيرات التي تطرأ في الدول الاعضاء . وقد اوضحت الامانة في هذا الصدد ان موضوع تطوير مشاريع اقليمية مشتركة في القطاع الصناعي قد اعطي الاولوية في برنامج عمل اللجنة ، وان النتائج التي احرزت في هذا المجال حتى الان مشجعة . ثم اكملت الامانة التنفيذية تأكيدها من جديد على مواصلة الاتصال بالمنظمات الاقليمية المتخصصة والتنسيق معها . وأشارت الى الصعوبات التي ما زالت تواجهها في الحصول على البيانات القطرية اللازمة لها في عملها . وناشدت الدول الاعضاء تقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال .

٥- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية (البند ١٠ من جدول الاعمال)

٦- قدم الامين التنفيذي البند ١٠ من جدول الاعمال والوثائق E/ECWA/117/Add.1-2 (E) التي اعدتها الامانة التنفيذية . وتعرض الوثيقة (E/ECWA/117) الوضع المالي لللجنة لعام ١٩٨٠ حسب مصادر التمويل التي يتتألف القسم الاكبر منها من اعتمادات واردة في الميزانية العادلة للأمم المتحدة كما اقرتها الجمعية العامة . كذلك جرى توفير موارد من مصادر خارجية عن الميزانية لتنفيذ عدد من النشاطات على نحو ما هو مفصل في الوثيقة E/ECWA/117/Add.2 . وأشار الامين التنفيذي على وجه التحديد الى مساهمة صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في المنطقة . واوضح ايضا ان اللجنة تلقت موارد من حكومات فرنسا وليننان وهولندا .

٧- واستعرض الامين التنفيذي الانتهاء الى وضع حساب المساهمات الماليةلجنة المعروض في الوثيقة E/ECWA/117/Add.1 وأشار الى ان الرصيد الشئيل سوف ينفق خلال عام ١٩٨١ على عاصر البرنامج التي حددها الوثيقة . وتنص على الدول الاعضاء دعم حساب المساهمات المالية لكي يتسعى لللجنة لتنفيذ برنامج عملها وتلبية الاحتياجات المتزايدة لاعضاءها في مختلف الميادين ، وفقا لقرار اللجنة رقم (٢٩-٢) . وأضاف ان سياسة النمو الصفر التي اتبعتها الأمم المتحدة تجعل من الضروري تقديم المزيد من المساهمات المالية لللجنة . وفي معرض الاشارة الى الصندوق الائتماني المخصص للنشاطات الاقليمية لللجنة ، ذكر الامين التنفيذي ان هذا الصندوق قد انشئ لتقديم الخدمات الاستشارية لبلدان اللجنةاقل نموا . وقال انه فيما عدا التبرعات المقدمة من الجمهورية العربية اليمنية والعراق والمملكة العربية السعودية ، لم يتلق الصندوق اية تبرعات من بلدان الاعضاء الاخرى . واكمل على ضرورة دعم هذا الصندوق لزيادة المساعدات المقدمة الى اقل البلدان نموا .

٨٨- وفي المناقشة التي تلت اذكر احد المندوبين ان الاعتمادات المرصودة لبرنامج العمل لفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ والتي تبلغ ٥٠٠ ١٤ ١٣٢ دolar هي اقل من الاعتمادات المرصودة لبرنامج العمل لفترة ١٩٨١-١٩٨٠ التي بلغت ٠٠٠ ٤٥١ ٤١ دolar وهو امر يرجع الى عدم وجود نفقات متكررة خلال الفترة الا خيرية، مثل نفقات انتقال اللجنة من بيروت الى بغداد . واعرب عن اعتقاده بأن النقص في الاعتمادات يعود الى اتساع سياسة النمو الصفر من قبل الامانة العامة للامم المتحدة . وقال انه من الواضح ان ثمة انخفاضا بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا طرأ على الاعتمادات من المصادر الخارجية عن الميزانية في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠ واستفسر عن الاسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض الكبير.

٨٩- واعرب عن اسفه ازاء نفاد اموال حساب المساهمات المالية في عام ١٩٨١ ، وقال ان حكومته التي كانت اول من بادر الى الاصمام في هذا الحساب ببلوغ ٣٠٠ الف دolar تحت الحكومات الاخرى الاعضاء على دعم الحساب الذي اسهم بصورة فعالة منذ انشائه في تمويل واحد وعشرين مشروع ، واردف يقول ان الدول الاعضاء ، التي قدم بعضها مبالغ كبيرة الى الصناديق الدولية ، باتت مطالبة الان بالاسهام في دعم هذا الحساب لتمكن اللجنة من تنفيذ اعمالها بصورة فعالة ، فيما يخدم التكامل الاقتصادي في الوطن العربي .

٩٠- وقد مرت الامانة التنفيذية ايضا بحاجات حول النقاط التي اثيرت . فذكرت ان الانخفاض في الاعتمادات للفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ بالنسبة لاعتمادات فترة السنتين الحالية يعود الى ما يلي : اولاً ، ادخال نفقات غير متكررة تتعلق بنقل اللجنة الى بغداد في اعتمادات فترة السنتين الحالية ؛ ثانياً ، تعليمات الامين العام باعتماد سياسة النمو الصفر في اعداد الميزانية ، اي عدم احداث زيادة حقيقة في الموارد ؛ وثالثاً ، كون ميزانية ١٩٨٣-١٩٨٢ اعدت طبقاً اساساً لأسعار الصرف السائدة خلال السنوات السابقة وسيجري تعدلها حسب معدل التضخم المتوقع خلال فترة السنتين . وللهذا فإن المبلغ المقترن في الميزانية ليس نهائياً . ويستند التخفيض في الموارد الخارجية عن الميزانية بشكل ااسي الى التقديرات الموضوعة في عام ١٩٨١ . الا انه يتوقع الحصول على موارد اضافية من خارج الميزانية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ . يضاف الى ذلك ان الـ ١٤ في المائة من النفقات العامة للمشاريع الموكولة الى اللجنة لا يمكن تحديدها الا بعد التأكد من اعتمادات هذه المشاريع .

٩١- واوضحت الامانة التنفيذية ان المساهمات الناتجة عن هذا المصدر قد خصصت لمشاريع معينة ، وستقطع هذه الموارد عند الانتهاء من هذه المشاريع ، وان الموارد الخارجية عن الميزانية تتوقف ايضاً على الاعتبارات المالية والسياسية لمصدر كل منها .

٩٢ - واوضحت الامانة التنفيذية بعض الامور الاجرامية في اعداد ميزانية الام المتحدة واعتمادها، وذلك لمساعدة مندوبي البلدان الاعضاء المشاركين في اجتماعات اللجنة على التسويق فيما يتعلق بمسائل الميزانية مع وفود بلد انهم في مختلف هيئات الام المتحدة المعنية لدعم المتطلبات المالية لللجنة.

٦ - السنة الدولية للمعاقين (البند ١١ من جدول الاعمال)

٩٣ - قدم الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال وشار الى جهود اعضاء اللجنة في التحضير للسنة الدولية للمعاقين ومساهمة الامانة التنفيذية لللجنة في النشاطات القليمية والقطبية لتلك الغاية. ثم تناول خلفية الاعداد للندوة القليمية حول تقرير السياسات في مجال المعاقين التي كان مقررا عقدها برعاية اللجنة في بغداد في خريف عام ١٩٨٠ عملا بقرار اللجنة رقم (٤٧) من اجل تبادل الخبرات ودراسة انجع الطرق لتنفيذ ومتابعة اهداف السنة الدولية للمعاقين، والاسباب التي حالت دون عقدها في الموعد المقرر. ومن ثم فقد اعدت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/119 التي تتوكى تحقيق هذه الاهداف، وهي يعنوان "مشكلة المعاقين في منطقة غرب آسيا: الملامح وابعاد المواجهة وخطة العمل القليمية" وذلك لمناقشتها واقرارها بفرض وضع الخطوط الرئيسية لخطة العمل في منطقة غرب آسيا واسهامها اقليميا في السنة الدولية للمعاقين، ولتصبح احدى الوثائق التي تقدم في الندوة العالمية المقرر عقدها في سبتمبر/أيلول ١٩٨١ في الارجنتين حول التعاون الفني بين البلدان النامية والمساعدات الفنية للمعاقين.

٩٤ - ثم قد مت الامانة التنفيذية عرضا موجزا لمحتويات الوثيقة تطرقت فيه الى ملامح مشكلة المعاقين وابعاد مواجهتها في منطقة غرب آسيا، والى مقومات العمل القليمي في هذا المجال. وأشارت الى ان المواجهة الشاملة والفعالة لمشكلة المعاقين تحتاج الى قرار سياسي والى تناولها ضمن مفهوم شامل، والى وعي جماهيري لا بعادها. وفي هذا الخصوص ادلت ممثلة امانة السنة الدولية للمعاقين ببيان حول نشاطات السنة الدولية والخطط المستهدفة في الفترة المتبقية منها ولفت نظر اللجنة الى مشروع البرنامج الطويل الاجل للمعاقين المقرر تقديمها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين. وعرضت لا هداف واوپاع الصندوق الائتماني للمعاقين المنشأ في اطار السنة الدولية. كما اكملت على اهمية مواصلة العمل بعد انتهاء السنة الدولية في مجالات الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين.

٩٥ - وتعاقب بعد ذلك على الكلام عدد من المندوبين والمراقبين الذين تناولوا جوانب مختلفة من مشكلة الاعاقة. ودعا بعض المندوبين الى الاخذ بخطة العمل التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/119. وأشاروا الى اهتمام بلادهم المتزايد بهذه المشكلة

والى اوجه النشاط والخدمات القائمة فيها لصالح المعاقين ، وواجه النقص في هذا المجال . كما تطرق عدد من ممثلي الام المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الاقليمية الى نشاطاتهم القائمة أو المزمعة في مجال تقديم الخدمات الى المعاقين والى الجهد المبذوله ضمن اطار السنة الدولية للمعاقين .

٩٦ - ورأى احد المندوبين ان تبادر الدول المعنية الى توحيد تشريعاته الخاصة بالمعاقين ، والتركيز على مبدأ الوقاية من الاعاقة من خلال الاهتمام بالمتطلبات والخدمات التشريعية والثقافية والمهنية والبيئية وغيرها ، والعمل على تأسيس جمعيات خاصة لرعاية وتأهيل المعاقين ، واعتماد مبدأ مركزية التخطيط والتوجيه والمتابعة في مجال رطالية وتأهيل المعاقين ، والى استغلال طاقات المعاقين وتشجيع الهيئات والشركات التي تتولى تصنيع معدات المعاقين . وأشار الى ضرورة التوسيع في مفهوم الاعاقة وتوفير الاحصاءات الخاصة بالمعاقين ، وقيام مراكز البحوث المختصة باجراء دراسات ميدانية ومقارنة حول هذه المشكلة . ودعا دول المنطقة الى ان تقوم «في اطار خطة العمل المشار اليها اعلاه» بتحديد نقاط محددة تلتزم بها مع الاهتمام الكافي بالمتابعة الميدانية لا جراءات التنفيذ . وتطرق الى التشريعات التي اصدرتها بلاده لصالح المعاقين والخدمات التي تقدمها لهم .

٩٧ - وذكر مذوب آخر انه بالرغم من حداثة تجربة التنمية في بلاده ، فإن المعاقين فيها يحظون باهتمام متزايد . وتناول احد المندوبين اسباب الاعاقة في بلاده وقال انه نظراً لحجم المشكلة ، مقارنة بآلا مكانت المتوفرة ، فإن هناك حاجة كبيرة الى دعم الجهد والقائمة في مجال تقديم الخدمات للمعاقين وخاصة من الهيئات والمنظمات الدولية . وحدد في هذا الصدد نوع المساعدة المطلوبة . ودعا احد المندوبين الى الاهتمام بنشر الوعي بين الجماهير بخصوص الاعاقة ، والى القيام بالبحوث والاحصاءات في الدول الاعضاء ، وتوحيد استماراة الاحصاء ، والى اشراك المعاقين انفسهم في وضع التشريعات الخاصة بهم .

٩٨ - واعرب المتحدون عن اهتمام دولتهم بالسنة الدولية للمعاقين ، بتشكيلها لجاناً وطنية للمساهمة في الجهود العالمية ، ويتأكد لها على اهمية التعاون الاقليمي في مجال الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين ، وتقديرها لجهود اللجنة في هذا المجال .

٢- الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٩٩- قدم الأمين التنفيذي هذا البند من جدول الأعمال وأشار بياجائز إلى اهتمام المجتمع الدولي منذ السنوات الأولى لنشأة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة بتطوير البلدان النامية، والى الجهود التي بذلت في السبعينيات والتي أسفرت عن اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني. كما أشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في دورتها الخامسة والثلاثين الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث كما تضمنتها الوثيقة E/ECWA/122/Add.2. وترتکز هذه الوثيقة الهامة على نتائج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والدراسات المتخصصة التي تم إعدادها في هذا الصدد منذ منتصف السبعينيات. وتتضمن الوثيقة المبادئ الرئيسية الالزمة للتوجيه النشاطات الإنمائية، كما تشكل الارادة الرئيسية لتنفيذ السياسات الإنمائية في العالم أجمع في عقد الثمانينيات. وتستمد هذه الوثيقة أهميتها من المكانة التي تشغلها في إطار الجهود الشاملة المبذولة من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وإن كانت الاستراتيجية تعكس إلى حد ما، بعض الحلول الوسط التي لا بد منها، إلا أنها تعكس أيضاً آراء وتطلعات البلدان النامية. وأشار الأمين التنفيذي إلى أنه بينما أقرّ المجتمع الدولي هذه الاستراتيجية، فما تزال حدة الخلافات شديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالنسبة لمعظم القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي وأثر العلاقات الاقتصادية الدولية على تطوير البلدان النامية.

١٠٠- وأضاف أنه في إطار الأعمال التحضيرية التي قام بها منظمات الأمم المتحدة في هذا الشأن، قررت اللجنة في القرار ٦٢(د) إنشاء لجنة حكومية مشتركة من خبراء التنمية لإعداد تقرير يعكس وجهة نظر منطقة اللجنة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وقد اعدت الأمانة التنفيذية ورقة عمل ناقشتها اللجنة واعتمدتها في عام ١٩٧٩ كجزء من تقريرها الختامي. وقد قدم التقرير بعد ذلك إلى الدورة السابعة للجنة ثم بحثته اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة لهذا الغرض. عملاً بتقرير اللجنة الفرعية أصدرت الأمانة التنفيذية، وبعد استعراض شامل للموضوع، وثيقة معدلة تتضمن الاستراتيجية الإنمائية لمنطقة اللجنة (E/ECWA/122/Add.1، الجزءان الأول والثاني)، وتم توزيع الوثيقة على حكومات الدول الأعضاء. وخلال النظر في مسودة الاستراتيجية، قامت الأمانة التنفيذية أيضاً، بناءً على طلب لجنة التخطيط الإنمائي التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد ورقة تشمل مشاكل وآفاق التنمية في منطقة غرب آسيا في الثمانينيات (E/ECWA/122/Add.3).

١٠١- وأضاف الأمين التنفيذي أن محتوى وتوجه الاستراتيجية الإنمائية الدولية، وكذلك محتوى وتوجه الاستراتيجية الإنمائية الأقلية يتفقان مع روح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللذين اقرهما مؤتمر القمة

العربي في دورته الحادية عشرة في عمان في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . غير انه من الجدير بالذكر ان الخلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن جولات المفاوضات الشاملة لا تزال تؤثر بشدة على الوضع في منطقة اللجنة بالنسبة لعدد من القضايا الاساسية كالتضخم العالمي ، وحجم المساعدات الانمائية الرسمية ، والتجارة الدولية ، والطاقة ونظام النقد الدولي ، والهدف الكمي التي تنص عليها الاستراتيجية في الميادين المختلفة .

١٠٢ - وأشار المناقشات اشار احد المندوبين الى ان اللجنة كغيرها من اللجان الاقليمية مدعوة الى مساعدة الدول الاعضاء على تحقيق اهداف التنمية الوطنية لديها وطى وضع اهداف اقليمية للتنمية . واكد على دور اللجنة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية واقتراح اتخاذ خطوات محددة في هذا الشأن . ومن الخطوات التي اقترحها تنظيم ندوات وحلقات تدريبية ومؤتمرات اقليمية لتحليل مختلف القضايا الهامة . وتشمل هذه الخطوات ايضا عقد ندوة سنوية لمناقشة تنفيذ الاهداف الانمائية من حيث الحجم والكيف في بلدان المنطقة . واقتراح كذلك على الامانة التنفيذية اعداد تقرير يستند الى نواتج هذه المناقشات ويرسل الى الامانة العامة للأمم المتحدة . ولا حظ انه لم يتم بحث قطاع التمويل والمصارف في الاستراتيجية وانه لم يتم تحديد الاولويات في ميدان الاسكان والمستوطنات البشرية . واستفسر عن الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان المساعدة الخارجية اللازمة في بعض المجالات التي تشملها الاستراتيجية .

١٠٣ - اشار مندوب آخر الى ان تنفيذ الاستراتيجية يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل الدول الاعضاء ، وتقدم الدعم من جانب المنظمات الاقليمية والدولية . ولضمان نجاح الاستراتيجية ، اقترح القيام باعادة النظر في الانماط الاستهلاكية في المنطقة . وقال ان هذه الانماط من شأنها ان تشجع على الاكتار من استيراد المنتجات الاجنبية مما يخلق اختلالا اقتصاديا واجتماعيا ويتعارض مع الاهداف الانمائية للدول الاعضاء . ودعا الدول الاعضاء كذلك الى زيادة التحكم في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اتجاهات التضخم وعلى ضمان الاستقرار لعملية التنمية في المنطقة . كما دعاها الى القيام بدراسة دقيقة لمشكلة الدين العام ومحاولة ترشيد استخدام القروض والحصول عليها بشروط واحكام معقولة .

١٠٤ - وفي ختام مناقشة هذا البند ذكرت الامانة التنفيذية انها ترى بضرورة الاستمرار في متابعة جهود التنمية في بلدان المنطقة واعداد تقارير دورية عن هذا الموضوع لتقديمها الى الامانة العامة للأمم المتحدة واللجنة . كما ينبغي عقد مؤتمرات وندوات ودورات اقليمية من اجل تحليل وتقييم مدى بلوغ الاهداف الانمائية . واوضحت الامانة التنفيذية انه على الرغم من ان الوثيقة موضع النظر لم تحدد بوضوح الاولويات في مجال

الاسكان والمستوطنات البشرية ، فان من الواضح ان تلك الا ولويات تتصل بحل مشاكل الاسكان في المنطقة او التخفيف منها . وذكرت الامانة ان الاستراتيجية الانمائية للمنطقة لم تطرق الى قطاع التمويل والمصارف لانها ركزت على تنمية القطاعات المنتجة للسلع وطنى تطوير المرافق الاساسية في الدول الاعضاء . واعربت الامانة التنفيذية عن رغبتها في دراسة هذا القطاع في المستقبل نظرا لاهميته للتنمية في المنطقة . وبالنسبة لعدم ادراج القطاع المالي والمصرفي بين القطاعات ذات الا ولوية ، فقد تلافت الخطة المتوسطة الا جل ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذا النص عند ما اكدت الحاجة الى اتخاذ تدابير بشأن قضايا النقد والمال بهدف مساعدة البلدان الاعضاء على رسم السياسات واتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد بين القطري والاقليمي والاسهام في تعزيز الدور الحيوي للمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية في عملية التنمية ، واصلاح النظام النقدي والمالي الدولي .

٨ - اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها (البند ١٣ من جدول الاعمال)

٥ - قدمت الامانة التنفيذية البند الثالث عشر من جدول الاعمال مع الوثيقة E/ECWA/123 وذكرة من الامين التنفيذي حول الموضوع E/ECWA/123/Add.1 فاشارت الى الاقتراح الذى كانت تقدمت به احدى الدول الاعضاء اثناء الدورة السابعة للجنة يتعلق بالتعاون العربي في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا ، ويطلب من الامانة التنفيذية المساهمة في انشاء المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان ودعم المراكز القائمة في البلدان العربية . وذكرت ان حكومة هذه الدولة طلبت بموجب ذكره رسمية من الامانة التنفيذية اعداد نموذج مؤسسي لهياكل ونشاطات المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا واراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الثامنة للجنة .

٦ - واستجابة لذلك اعد مشروع نموذج مؤسسي يتناول الاهداف العامة لهذه المراكز الوطنية والمهام التي ينبغي ان ت承担 بها لتقديم المساعدة في وضع السياسات التكنولوجية القطرية وتفكيك الحزم التكنولوجية والتفاوض في العقود والاتفاقات حول نقل التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا وطنية والتعرف على مصادر المعلومات التكنولوجية ونشرها ، وتكتيف اساليب التدريب ، وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني والعربي . واوضحت الامانة التنفيذية ان المشروع المقترن يعرض نواحي التنظيم المؤسسي لهذه المراكز مع الاخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة .

٧ - وفي المناقشة التي اعقبت ذلك استفسر احد المندوبين عن الاسباب الكامنة وراء سرعة عرض هذا الموضوع دون التمهيد له عن طريق الاتصالات مع الدول الاعضاء . كما طلب من الامانة التنفيذية استيضاحات حول الفرق بين هذا المشروع والمشروع السابق الخاص بانشاء مركز عربي اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، الذي سيقوم براسته وحالته الى امانة جامعة الدول العربية .

١٠٨ - ورأى منذ ويوعدة دول ان يقدم المشروع المقترن الى الدول الاعضاء لد راسته بصورة وافية قبل البت فيه - واكذ احد المندوبين وجوب اعطاء "المراكز الوطني المقترن صفة الهيئة الحكومية الرفيعة المستوى بوصفه جهازاً مركزياً ستوكلي اليه مهام اعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا .

١٠٩ - وابدى منذ وبآخر بعض الملاحظات حول هذا المشروع فاقتراح تعدل يسلّم تسميته من "المراكز الوطنية لنقل وتطوير التكنولوجيا" الى "مراكز وطنية لانشاء القدرات والطاقات التكنولوجية وتطويرها" . ورأى ايضاً انه من المفيد اعطاء تعريف محدد لمفهوم كلمة "تكنولوجيا" . وبخصوص الخريطة التنظيمية الواردة في الوثيقة، رأى عدم ربط الشعب بما شرط بالمراكم والمؤسسات القليمية والدولية واقتراح ان يتم هذا الرابط من خلال المدير العام للمركز . كما اكذ على ضرورة التنسيق والتعاون العربي في مجال تنمية القدرات والطاقات التكنولوجية وتطويرها ، وعلى ضرورة قيام الامانة التنفيذية بعدم المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان وعلى مساحتها في انشاء هذه المراكز في البلدان العربية التي تفتقر اليها .

١١٠ - وتطرق احد المندوبين الى النتائج السلبية العديدة للاسلوب المتبعة لنقل التكنولوجيا في دول المنطقة ، مشيراً الى ان هذا الاسلوب يعتمد على استيراد التكنولوجيا بما فيها المعدات والاجهزة مع الاعتماد على خبراء اجانب . ولفت النظر الى خطورة هذا الاسلوب في تكريس التبعية التكنولوجية واغفال اهمية تنمية القدرة التكنولوجية الذاتية . وانتهى الى القول بأن المشروع المقدم من قبل الامانة التنفيذية يشكل خطوة على طريق التنسيق والتعاون بين دول المنطقة .

١١١ - اوضحت الامانة التنفيذية انها قامت باعداد مشروع النموذج المؤسسي للمراكم الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها واراج هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة ، استجابة منها لطلب تقدّمت به احدى الدول الاعضاء في مذكرة رسمية الى الامانة التنفيذية . وأشارت الى ان النموذج المقترن يتصل بانشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها وهو غير المركز العربي القليمي الذي قامت الامانة التنفيذية بالتعاون مع البلدان العربية والمنظمات القليمية باعداد دراسة جدوى بشأنه واكذ ان انشاء هذه المراكز الوطنية ليست بدليلاً عن المركز العربي القليمي لأن كل مركز وطني شأنه شأن المؤسسات الوطنية الاخرى في الميادين المختلفة ، يخدم بلداً معيناً بالدرجة الاولى ضمن اطار سياساته الوطنية . وأشارت في هذا الخصوص الى ان بعض البلدان العربية قد شرعت بالفعل في انشاء مراكزها الوطنية . وختمت الامانة التنفيذية ردّها فذكرت ان المشروع المقترن هو نموذج من يمكن للدول الاعضاء التي ترغب في انشاء مراكز وطنية ان تسترشد به وفقاً لظروفها . ولهذا فقد تضمن المشروع كثيراً من التفصيلات التي تلقي الضوء على ما يتصل باهدافه ووظائفه وأسلوب انشائه .

٩ - التعاون بين البلدان النامية (البند ١٤ من جدول الاعمال)

١١٢ - قدمت الأمانة التنفيذية هذا البند من جدول الاعمال وأشارت الى قرار اللجنة في دورتها السابقة بأن يكون موضوع التعاون بين البلدان النامية بندًا ثابتاً في جدول اعمال جميع دوراتها . وعليه ، فقد قامت الأمانة التنفيذية باعداد الوثيقة E/ECWA/124 المتضمنة النشاطات المختلفة التي قام بها خلال عام ١٩٨٠ وتطرقت الى الاهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في نشاطات وبرامج سائر اجهزة الام المتحدة وعلى الاخص برنامج الام المتحدة الانمائي الذي قام خلال عام ١٩٨٠ ، بالتعاون مع اللجنة بتنظيم اجتماع حول التعاون الفني بين الدول العربية . وقد عرضت نتائج هذا الاجتماع في الوثيقة E/ECWA/124/Add.1 وشكلت نتائجه وقراراته الوثيقة E/ECWA/124/Add.2 اسهاماً من البلدان العربية في الاجتماع العالمي المستوى الذي نظمه برنامج الام المتحدة الانمائي خلال ايار /مايو - حزيران /يونيو لاستعراض التعاون الفني بين البلدان النامية . ولفت بهذه الخصوص انتباه اللجنة الى القرار المتعلقة بالتقدير الخاص بحالة النقل والمواصلات في البلدان النامية الوثيقة E/ECWA/124/Add.3.

١١٣ - واعتبر احد المندوبين ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية هو من العوامل الاساسية في اقامة نظام دولي مبني على العدالة والمساواة . وذكر ان بلاده تعيير اهتماماً كبيراً للموضوع وتعتبره ركناً اساسياً في سياستها الخارجية . وقد ترجمت ذلك عملياً من خلال الاتفاقيات التي عقدتها مع العديد من الدول النامية والمساعدة العالمية التي قدمتها لتلك الدول . وأشار في هذا السياق الى اقتراح بلاده بانشاء صندوق عالمي طويل الاجل لمساعدة الدول النامية ضد آثار التضخم . وأشار الى ان التعاون الاقتصادي بين الدول النامية لا يمكن ان يكون بدلاً عن المفاوضات الاقتصادية العالمية او ما يسمى حوار الشمال والجنوب ، بل يمكن اعتباره أحد العوامل التي تزيد من القوة التفاوضية للدول النامية تجاه الدول الصناعية في المحافل الدولية . وذكر بدعة بلاده الى انشاء اتحاد لمنتجي المواد الاولية على غرار "الاوبيك" مما يعزز القوة التفاوضية للدول النامية و موقفها تجاه الشركات عبر الوطنية . وتطرق الى اقتراح انشاء امانة لمجموعة ٧٧ فرأى ان الموضوع يجب ان يدرس بعناية كبيرة . واقترن بالمقابل انشاء نقاط اتصال وطنية ترتبط برئيس مجموعة الـ ٧٧ .

١١٤ - واكد مندوب آخر على ضرورة المضي في تطوير التعاون بين البلدان النامية . وذكر ان بلاده ، وهي في صدد اعداد خطةها الانمائية ، يمكن ان تستفيد من تجارب الدول النامية الاخرى في مجالات متعددة .

١٠ - اسناد الصالحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية
وتعزيز هذه اللجان (البند ١٥ من جدول الاعمال)

١١٥ - قدم الامين التنفيذي لهذا البند فأشار الى أهمية الموضوع بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجان الاقليمية الاخرى . وقال انه انقضى زمن طويل بين اقرار وتطبيق مبدأ انانطة انشطة تنفيذية للجان في مناطقها . وذكر ان الموضوع احيل الى لجنة خاصة لدراسته ، وبعد انقضاء ثلاث سنوات ، تم ادخال تعديلات بهذا الشأن على هيكل منظمة الام المتحدة . واسفر ذلك عن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣٢ الذي دعا ، بين امور اخرى ، الى انشاء وظيفة مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والتي اضطلاع اللجان الاقليمية بمزيد من المسؤوليات التنفيذية في مناطقها . ومع ان هذا التطور كان مشجعاً لكته لم يكن كافياً في حد ذاته ، اذ من الضروري تعزيز التعاون مع الدول الاعضاء للاسهام في تنفيذ القرار على نحو مرض . وتعرض الوثيقة E/ECWA/125 اعمال المتابعة التي تمت تنفيذاً لقرار اللجنة (٨٠ - ٧) والتقديم الذي تم احرازه في هذا المجال . وتحدد الوثيقة مجالات أخرى ممكدة لاعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجنة ومقر الام المتحدة . وفي هذا الصدد ترى الامانة التنفيذية ان المسؤوليات الحالية للجنة تحتاج الى تدعيم اضافي في مجالات التخطيط الانمائي والنقل والعلم والتكنولوجيا والاحصاء واعداد الخرائط والتجارة وخدمات الاعلام والتوثيق والنشاطات السكانية . وفي كل هذه المجالات يمكن ان يعهد الى اللجنة بعده من النشاطات التي يقوم بها المقر ، وتستطيع اللجنة القيام بها على نحو أفضل نظراً لان اللجان الاقليمية تعيش الواقع في مناطقها ، فضلاً عن اطلاعها عن كثب على مشاكل هذه المناطق واحتياجاتها .

١١٦ - وقال الامين التنفيذي ان لجنة البرنامج والتنسيق يجب ان تتبع في بحث مسألة توزيع المهام والمسؤوليات لتشمل المجالات المشار إليها اعلاه . وتحت الدول الاعضاء على متابعة اعمال لجنة البرنامج والتنسيق . وقال انه يتفق تماماً مع ملاحظات الامين العام واقتراحاته الواردة في الوثيقة المتعلقة باللجان الاقليمية .

١١٧ - وفي المناقشات التي تلت ذلك ، اشار احد المندوبين الى انه من المؤسف عدم مشاركة اللجنة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لامم المتحدة حول التعاون الاقتصادي الدولي بالرغم من ان الجمعية العامة قد دعت اللجان الاقليمية الى المشاركة فيها . وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الاقليمي ، توصلت اللجنة الى انشاء شعب او وحدات مشتركة مع كل من مركز امم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج امم المتحدة للبيئة ، ومنظمة امم المتحدة للتنمية الصناعية . وقال انه من الصعب فهم السبب في عدم انشاء شعبة او وحدة مشتركة مع مؤتمر امم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يصطليع بنشاطات مشابهة لبعض النشاطات التي تضطلع

بها اللجنة . أما فيما يتعلق بمساهمة اللجنة في وضع السياسات العامة على الصعيد الدولي فقد أشار المندوب إلى أن اللجنة لم تبذل الجهد الكافي في تحليل التطورات وفي تقديم المساعدة إلى البلدان في هذا الصدد . ودعا الأمانة التنفيذية إلىمواصلة تكثيف جهودها التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

١١٨ - وأشار الأمين التنفيذي في معرض التوضيح إلى أن اللجان القليمية كثيرة ما تسند إليها مهام دون تزويدها بالموارد الالزمة لتنفيذها . فكثيراً ما تتلقى الأمانة التنفيذية دعوات لحضور اجتماعات على الصعيد بين القليعي والدولي ولكن نقص المسؤول المخصصة للسفر لا يسمح بالمشاركة في هذه الاجتماعات . أما بالنسبة للوحدة المشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الأمانة التنفيذية أجرت مشاورات مع تلك المنظمة لإنشاء مثل هذه الوحدة لكن افتقار كليهما للموارد الالزمة حال دون ذلك في الوقت الراهن .

١١ - ما يستجد من اعمال (البند ١٦ من جدول الاعمال)

(أ) انتقال مكاتب اللجنة إلى بغداد

١١٩ - تحت هذا البند من جدول الاعمال أدى المندوب الجمهورية العراقية ببيان تناول فيه آخر التطورات المتعلقة بانتقال مقر اللجنة من بيروت إلى بغداد .

١٢٠ - وذكر أنه نتيجة بحث الموضوع مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ، وبالخصوص مع السيد هلموت ديباتين ، الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية في الأمم المتحدة تأكّد بأن هناك عراقيل قليلة وها مشية بحيث لا تشكل عقبة أمام انتقال اللجنة خلال الأشهر الثلاثة القادمة على الأكثـر . وذكر أن حكومة الجمهورية العراقية قد قامـت بتوفير كافة المستلزمات الأساسية المترتبة عليها في هذا الخصوص ، وطلب من الأمانة التنفيذية تزويدها ببيان رسمي عن العدد التقريري للأفراد الموظفين الذين سينتقلون إلى بغداد وذلك قبل بداية شهر أيلول / سبتمبر القادم .

١٢١ - كما طالب الأمانة التنفيذية للجنة أن تسرع بتعيين موظفين إضافيين وذوي مسؤولية في مكتب الاتصال ببغداد ، الذي خلا في الآونة الأخيرة ، للإشراف على المرافق النهائية لعملية الانتقال .

١٢٢ - ودعا الام المتحدة الى الالتزام باتفاقها مع الحكومة العراقية لنقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد في مدة أقصاها نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٨١.

١٢٣ - وأكد الأمين التنفيذي أن الموضوع ليس من صلاحياته فقط بل هو مرتبط بقرارات الأمين العام للأمم المتحدة . وان امانة اللجنة كانت وما تزال تتعاون مع الامانة العامة للأمم المتحدة لكي تتم عملية الانتقال بأسرع وقت ممكن . وأبدى استعداده لتزويد الحكومة العراقية بالبيانات المتعلقة بالناحية المدرسية وأية معلومات أخرى قد تطلبها .

١٢٤ - وذكر انه سيعيّن ، بعد انتهاء الدورة ، أكثر من مسؤول في مكتب الاتصال .

(ب) مكان وتاريخ انعقاد الدورة التاسعة

١٢٥ - وافقت اللجنة على عقد دورتها التاسعة في مقر اللجنة الدائم ببغداد ، في الموعد الذي ينص عليه النظام الداخلي المؤقت للجنة .

دال - برنامج العمل والولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣

١ - تستند مقتراحات الميزانية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ إلى الافتراضات التالية :

(أ) أن اللجنة ستكون قد انتقلت إلى بغداد؛

(ب) أن اللجنة ستشغل طوال هذه الفترة المبني المؤقتة المقدمة من الحكومة العراقية؛

(ج) أن اللجنة ستنتقل إلى مقرها الدائم خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١.

٢ - تتعلق المقتراحات الخاصة بالميزانية العادية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ فيما يتصل بالدراسات والابحاث والمجتمعات (E/ECWA/118) بـ ٩٩ وظيفة من الفئة الفنية و ٤٩ وظيفة من الرتبة المحلية. وتعكس هذه المقتراحات :

(أ) زيارة في الملاك قدرها وظيفة واحدة من الرتبة المحلية في برنامج الاحصاء، ضمن برنامج العمل والولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ وذلك قياساً على برنامج العمل والولويات للفترة ١٩٨٠-١٩٨١؛

(ب) إعادة توزيع ثلاثة وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية فيما بين البرامج؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفة واحدة؛

(د) إنشاء ثلاثة وظائف من الفئة الفنية وسبعين وظائف من الرتبة المحلية من الموارد الخارجية عن الميزانية؛

(هـ) استعادة وظيفة واحدة فـ-٣ من مقر الأمم المتحدة تطبيقاً لمبدأ اللامركزية واستناداً للبرنامج ١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذي) التابع للجنة.

(أ) الوظائف الجديدة

البرنامج ٥٤٠ (الاحصاء)

(ب) الوظائف المعاد توزيعها

من المقترن إعادة توزيع الوظائف التالية فيما بين البرامج :

- وظيفة واحدة فـ-٤ من البرنامج ٣٤٠ (التجارة الدولية) إلى البرنامج ٢١٠ (القضايا والسياسات الانمائية)؛

- وظيفة واحدة فـ ٣ من البرنامج ٢١٠ (القضايا والسياسات الانمائية) الى البرنامج ٣٤٠ (التجارة الدولية)؛
- وظيفة واحدة فـ ٣ من البرنامج ٤٦٠ (الموارد الطبيعية) الى البرنامج ٥٢٠ (العلم والتكنولوجيا)؛
- وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج ٤٤٠ (العمل والادارة والاستخدام) الى البرنامج ٥٤٠ (الاحصاء).

(ج) الوظائف المعاد تصنيفها

يقترح اعادة تصنيف الوظيفة التالية :

البرنامج ٤٥ (الاحصاء) وظيفة واحدة فـ ٥ الى ١٠.

(د) الوظائف المملوكة من خارج الميزانية

تقع الوظائف التي سيتم انشاؤها من الموارد الخارجية عن الميزانية ضمن اطار البرامج التالية :

وظيفة واحدة رتبة محلية ١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذي)

وظيفة واحدة فـ ١ / ٢-١ ٥٤٠ (الاحصاء)

وظيفة واحدة رتبة محلية

وظيفة واحدة فـ ٤ ٧٨٠ (شؤون المكتبة والتوثيق)

وظيفة واحدة فـ ١ / ٢-١ ٧٩٠ (ادارة نشاطات التعاون التقني)

وظيفتان رتبة محلية

ثلاث وظائف رتبة محلية ٨٠٠ (الادارة والخدمات المشتركة)

(ه) الوظائف المسندة بموجب مبدأ الامركزية

من المتوقع أن تحصل اللجنة، تطبيقاً لمبدأ الامركزية، على وظيفة واحدة فـ ١ / ٢ لتحقق بملك البرنامج ١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذي).

٣ - برنامج المنشورات

رأى الامانة التنفيذية أن من المناسب طرح برنامج منشوراتها المقترن (E/ECWA/118/Add.2) بفية الحصول على السند التشريعي اللازم وحتى يصبح البرنامج اكثر تجاوباً مع احتياجات الدول الاعضاء. وتشكل هذه المقترنات توسيعاً كبيراً في البرنامج الحالي من حيث عدد المنشورات المتكررة. نفي حين ستقوم الامانة التنفيذية خلال فترة السنتين الحالية (١٩٨٠-١٩٨١) باصدار ستة منشورات متكررة تغطي برنامجي القضايا والسياسات الانمائية،

والاحصاء، فان برنامج المنشورات المقترن للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ سوف يرفع عدد المنشورات المتكررة الى عشرة، اذ سيضاف الى المنشورات الحالية سلاسل متكررة تتعلق بالاغذية والزراعة، وبالتنمية الصناعية، وبالموارد الطبيعية. وسوف ينطوي هذا التوسيع في برنامج المنشورات على بعض التخفيف في عدد النسخ الصادرة، لكن الامانة التنفيذية ترى ذلك مبررا اذ كان يفسح المجال لاصدار منشورات جديدة. وقد حافظت مخصصات الميزانية لبرنامج المنشورات على نفس مستويات الفترة ١٩٨١-١٩٨٠ معدلة حسب معدل التضخم.

٤ - المؤتمرات والاجتماعات وافرقة الخبراء

تتضمن الميزانية البرامجية المقترنة لامانة التنفيذية (١١٨/E/ECWA) مقترنات بعقد ٢٢ مؤتمراً واجتماعاً وفريقاً للخبراء (١١٨/Add.٣/E/ECWA)، منها ١٥ اجتماعاً لافرقه خبراء وسبعة اجتماعات حكومية مشتركة. وسيتم تمويل خمسة افرقه خبراء مخصصة ضمن اطار الميزانية البرامجية المقترنة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣. وتتضمن هذه الميزانية ايضاً تقديم المساعدة المؤقتة لستة اجتماعات حكومية مشتركة. كما يتوقع أن يتم تمويل باقي افرقه الخبراء والاجتماعات الحكومية المشتركة من الموارد الخارجية عن الميزانية. وباستثناء ثلاثة اجتماعات ستتمويل من صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانية، فإن مخصصات هذه الاجتماعات من الموارد الخارجية عن الميزانية ذات طابع استدلالي ومؤقت فحسب، حيث أن هذه المخصصات سوف تخضع لموافقة جهات التمويل من الهيئات أو الحكومات التي تسهم في تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

٥ - الدراسات والأبحاث

يمثل برنامج العمل والابولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ (١١٨/E/ECWA)، من وجهة نظر فنية، استمراً لاتجاه المتمثل في اجراء دراسات متعمقة حول مختلف المشاكل الفنية والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية، مع مزيد من التركيز على تحديد مشاريع تعاونية اقليمية أو شبه اقليمية.

٦ - الاغذية والزراعة

يتمثل التوجه الرئيسي للبرنامج في ميدان الاغذية والزراعة، في تعزيز النشاطات ذات الأهمية العملية بالنسبة لحكومات البلدان المعنية أو للمنظمات الاقليمية المشتركة بين هذه الحكومات. وبالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، هناك مزيد من الابتعاد عن النشاطات ذات الطابع الاكاديمي والنشاطات التي اخفقت في ايجاد مردود علني، لأن الأطر اللازمة لاستيعاب نواتج تلك الانشطة ليست بفعالة بعد لا على الصعيد القطري ولا الاقليمي، ومن هذه الأطر مثلاً الدراسات المنظورية ودراسات المواجهة المبنية على تقنيات معقدة، والجهود الرامية الى التنسيق بين الخطط الزراعية. ولل جانب استمرار الاهتمام بتوفير معلومات موضوعية عن أوضاع الزراعة

وتطوراتها واتجاهاتها والتغيرات التي تطرأ على سياستها العامة، فسيتم توجيه جهود المساعدة في مجال التخطيط، نحو حل المشاكل التخطيطية المحددة وتحسين عملية التخطيط في بلدان الاكوا . وسوف تتواصل ايضا النشاطات الرامية الى تعزيز التعاون بين البلدان بغية تحسين وضع الامن الغذائي الاقليمي وضمان مزيد من الكفاءة في حفظ وادارة الموارد الزراعية، وذلك بانتهاج خطوط محددة للعمل . واخيرا ، هناك مزيد من التركيز على نشاطات التنمية الريفية، بعد أن تبين أن الضعف السائد في الخدمات الزراعية والمؤسسات الريفية يشكل سببا رئيسيا في عدم كفاءة تنفيذ برامج التنمية الزراعية . كما سيتم تنفيذ نشاطات في اطار خطة عمل المؤتمر العالمي لاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام ١٩٢٩

٧ - التخطيط الانمائي

تتعلق التغييرات الرئيسية التي ادخلت على برنامج عمل الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ في مجال التخطيط الانمائي بداخل نشاطات تتعلق بأقل البلدان نموا . أما النشاطات الاخرى فتمثل استمرارا للنشاطات التي كانت قد بدأت خلال فترة السنتين الحالية .

٨ - المستوطنات البشرية

تمثل النشاطات في مجال المستوطنات البشرية، بالدرجة الاولى ، استمرارا للنشاطات التي كانت قد بدأت خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٠ . وتتصل النشاطات التي سيتم الشروع فيها بتمويل الاسكان وادارة المدن .

٩ - التنمية الصناعية

معظم الموارد المطلوبة في اطار برنامج التنمية الصناعية (٨٠ في المائة) سيعاد توزيعها بغية استكمال النشاطات التي شرع بتنفيذها في فترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٠ (تنسيق سياسات وخطط وبرامج التصنيع، والصناعات الهندسية، وتقدير الامكانات الصناعية، والتخطيط الصناعي الاقليمي) . وترتبط النشاطات الجديدة التي ادخلت على البرنامج بتنمية صناعات الاسمنت والصناعات القائمة على الزراعة .

١٠ - التجارة الدولية

في ميدان التجارة الدولية تتمثل النشاطات التي تضمنها البرنامج في متابعة الدراسات الأساسية التي اجريت خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٠ . وفي هذا الصدد سوف يتركز الاهتمام على تحديد فرص التبادل التجاري داخل المنطقة وعلى الفرص المتاحة للتكميل الاقليمي .

١١- العمل والادارة والاستخدام

تلي ميدان العمل والادارة والاستخدام يشتمل البرنامج في معظمها على نشاطات جديدة تتعلق بالانتفاع الامثل من القوى البشرية المتاحة وتطوير المهارات الالازمة .

١٢- الموارد الطبيعية

الموارد التي تتطلبها النشاطات المخطططة في ميدان الموارد الطبيعية تتعلق في المقام الاول بالقيام بنشاطات جديدة في مجال تنمية موارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية . وفي مجال الطاقة هناك عناصر تم ادخالها لأول مرة وهي : تخطيط الطاقة ، واقتصاديات نقل النفط والغاز ، وتنمية العمالة الماهرة في قطاع النفط والغاز ، وتنمية الطاقة الكهربائية . وفي مجال الموارد المائية تم ادخال نشاطات تتعلق بالبحار الاقليمية .

١٣- النشاطات السكانية

تمثل النشاطات السكانية الواردة في برنامج الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ استمرارا واستكمالا للنشاطات التي بدأ العمل فيها خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٠ .

١٤- المالية العامة

في مجال المالية العامة ، تتصل النشاطات الجديدة الرئيسية التي سيتم الشروع فيها خلال فترة السنتين بالمؤسسات العامة وبإمكانات توافر الموارد المالية في بلدان الاكوا .

١٥- العلم والتكنولوجيا

يشتمل مجال العلم والتكنولوجيا على ستة عناصر برامجية متراقبة بدأ العمل في ثلاثة منها خلال فترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٠ . وفي حين ينصب الاهتمام في العناصر البرنامجية الثلاثة الأولى على المشاكل المتصلة بالاعتماد على الامدادات الاجنبية من التكنولوجيا لتلبية الحاجة الى توسيع نظم الانتاج وتحسينها ، يتركز اهتمام العناصر البرنامجية الثلاثة الاخرى على مجموعة المشاكل المرتبطة بانتقال الكفاءات العلمية والتكنولوجية وتعليمها وتدريبها . الا أن هاتين المجموعتين من القضايا ليستا منفصلتين عن بعضهما ، وإنما تشكلان كلا متكاملا ومتلازم جوهر برنامج عمل فبيانا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . كما أنها تقع جميعا ضمن مجالات البرنامج الرئيسية الثانية التي اختارتتها اللجنة الحكومية الدولية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية .

١٦- التنمية الاجتماعية

تهدف النشاطات المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية الى المساهمة في الجمود الوطنية وفي التعاون الاقليمي من أجل تعزيز الوعي بدور العناصر الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة . كما أنها ستقدم بعض المساهمات الفنية في

سبيل (أ) تعزيز التنمية الاجتماعية المستندة الى نهج يتخصص الاحتياجات؛ (ب) ابتكار تدابير واستحداث موارد تقوم على الجهد الذاتي للنهوض بالرفاه الاجتماعي؛ (ج) زيادة المشاركة الايجابية لذئات اجتماعية معينة في عملية التنمية؛ (د) الحيلولة دون حدوث خلل اجتماعي كنتيجة للنمو الاقتصادي غير المتوازن؛ (هـ) رفع مستوى أداء العاملين في مجالات التخطيط الاجتماعي وتحليل السياسات والخدمة الاجتماعية وتقييم التقدم الاجتماعي.

١٧- الاحصاء

تستهدف النشاطات المزعومة في مجال الاحصاء، من ناحية اولى ، تعزيز النظم الاحصائية في الدول الاعضاء ، وهي تتصل باجراء ابحاث حول المناهج الاحصائية وتحسين اجراءات وطرق جمع البيانات. وتنتمي هذه النشاطات، من ناحية أخرى ، بمساعدة الدول الاعضاء في اعتماد مقاييس وتصنيفات الامم المتحدة في اعداد الحسابات القومية واحصاءات الاسعار واجراء المقارنات الدولية المتعلقة بالدخل .

١٨- النقل والمواصلات والسياحة

سوف تتناول خمسون في المائة من النشاطات المقررة في مجال النقل والمواصلات والسياحة عناصر برنامجية بدأ العمل فيها خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٠ (احتياجات التدريب، ومؤسسات النقل البحري المتعددة الجنسيات، وشبكات السكك الحديدية والطرق القليلة التكاليف وتنمية السياحة) . وتنتمي النشاطات المستجدة بمشاريع النقل بين البلدان والنقل على المستوى الاقليمي ، كما تتعلق بتنسيق النقل ، وصيانة الطرق .

١٩- برنامج الشركات عبر الوطنية

جميع النشاطات المقررة في برنامج الشركات عبر الوطنية نشاطات جديدة ، وهي توسيع نطاق البرنامج ليشمل انواعاً مختلفة من الشركات (المصارف الصناعية) . وعلاوة على ذلك ، هناك مزيد من التركيز على عمليات وممارسات الشركات عبر الوطنية .

٢٠- الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية

يتم تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية (E/ECWA/118/Add.1) بالتعاون الوثيق مع البرامج الفنية كل في ميدان اختصاصه . ويتنقى المستشارون الاقليميون الدعم من مجمل نشاطات تلك البرامج ويقدرون لها العون بالمقابل حسب الحاجة . ويتمثل

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في مساعدة البلدان الأعضاء، بناءً على طلبها، في معالجة قضايا اجتماعية محددة، وخصوصا فيما يتعلق بالتخفيط القطاعي وتدریب القوى العاملة، وفي تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. وتعمل هذه الخدمات، التي تنطوي على قدر كبير من السفر في بعثات استشارية، باستكمال نشاطات البرامج الفنية التالية التي تقوم بها اللجنة : القضايا والسياسات الانمائية؛ التنمية الصناعية؛ التمويل والإدارة الانمائية؛ التنمية الاجتماعية؛ الاحصاء؛ النقل والمواصلات والسياحة. ويشتمل برنامج الخدمات الاستشارية الأقليمية دون الأقليمية على ستة برامج فرعية يشارك فيها شابة مستشارين أقليمين. وهو يمثل استمرا لبرنامج الخدمات الاستشارية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١. ولذلك، لا ينتظرا استحداث خدمات استشارية جديدة.

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة

٨٨ (٨-٧) الوضع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية

* للشعب العربي الفلسطيني

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم (٢٢-٣-٢) لعام ١٩٧٦ ، القاضي باعداد دراسة عن الوضع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تشير الى مذكرة الامين التنفيذي (١) المتضمنة شرحا عن مراحل تنفيذ الدراسة ، آخذة بعين الاعتبار الملاحظات التي اوردها وفد فلسطين على هذه المذكرة ،

١- توکد على ضرورة انجاز هذه الدراسة في اسرع وقت ممكن لما لهذه الدراسة من أهمية ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تقدم العمل في اعداد الدراسة الى الدورة القادمة للجنة ؛

٣- توکد على ان الدراسة تشمل الوضع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده .

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخاذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٥٩ .

.E/ECWA/129 (١)

* تعداد الشعب العربي الفلسطيني ٨٩ (٨-٧)

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٢٨ (٣-٧) لعام ١٩٧٦ القاضي بانجاز مشروع تعداد الشعب العربي الفلسطيني ،

وأن تشير الى تقرير الامين التنفيذي (١) المتضمن شرحا عن عملية تنفيذ التعداد ،

١- توکد على ضرورة تنفيذ هذا المشروع لما له من أهمية قصوى واعطائه أولوية في برامج عمل اللجنة ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذي متابعة الاجراءات اللازمة لانجاز التعداد ؛

٣- تحدث الدول الاعضاء التي قامت بإجراء التعداد السكاني بتقديم نتائج هذا التعداد المتعلقة ببناء الشعب العربي الفلسطيني فيها الى اللجنة ، والدول الاعضاء التي لم تقم بعد بإجراء التعداد على القيام بذلك وتزويذ اللجنة بالمعلومات المتوفرة لديها عن بناء الشعب الفلسطيني المتواجد في فيها ؛

٤- تطلب أيضا الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تقدم العمل في هذا المشروع الى الدورة القادمة للجنة ؛

٥- تطلب من صندوق الام المتحدة للنشاطات السكانيةمواصلة دعم مشروع تعداد الشعب الفلسطيني .

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخاذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٦٠

. E/ECWA/129 (١)

٩٠ (٨-٨) توسيع الخدمات الاستشارية الاقليمية التي

تقدّمها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا في

* مجالات الصناعات الزراعية والتجارة الدولية

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

بالاستناد الى العرض الذي قدمته الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا
حول برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٣-١٩٨٢ ،

وان تلاحظ بالتقدير جهود الامانة التنفيذية للجنة في مجال الخدمات الاستشارية
الاقليمية التي قامت بها خلال الاعوام الماضية ،

وان تدرك أهمية الخدمات الاستشارية في مساعدة الدول الاعضاء على حل كثير من
الشكل والاختيارات التي تواجه جهودها التنموية في مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية ،
وان تلاحظ بأسف قصور الموارد المالية والبشرية المخصصة للخدمات الاستشارية
الاقليمية المخصصة لبرنامج العمل في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ عن سد الحاجات الماسة لدول
المنطقة على صعيد وطني واقليمي في بعض المجالات الحيوية وخاصة تنمية وترشيد الصناعات
الزراعية بصورة عامة وصناعات المواد الغذائية والغزل والنسيج بصورة خاصة وقضايا التجارة
الدولية ذات المسار الاكيد بمختلف اوجه النشاط الاقتصادي ،

١- توصى بتأسيس خدمات استشارية في مجال الصناعات الزراعية والصناعات النسيجية
لتردف بوجه فعال الخدمات التي تقدمها الوكالات الدولية المتخصصة في هذا المجال ؛

٢- توصى أيضاً بتخصيص المبالغ اللازمة لتأمين الخدمات الاستشارية في حقل التجارة
الدولية وميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات وترشيد الاستيراد لصالح التنمية الاقتصادية
والاجتماعية الشاملة ؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذي القيام بالاتصالات اللازمة مع برنامج الام المتحدة
الانمائي وسائر المراجع والجهات الدولية المعنية لتأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق الخدمات
الاستشارية المذكورة أعلاه ؛

٤- تناشد الدول الاعضاء القيام بالجهود اللازمة لمساندة نشاط الامين التنفيذي في
تأمين الخدمات الاستشارية المطلوبة ؛

٥- تطلب من الامين التنفيذي تقديم تقرير عما تم اتخاذـه في هذا الشأن الى الدورة
الناسعة للجنة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتّخذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ٢-٨٥-٨٦

* ٩١ (٨-٧) المعاون*

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

ان تستذكر قرارها ٨٢ (٧-٥) المؤرخ في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٨٠ بشأن السنة
الدولية للمعاقين ،

واد تستذكر قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٤ المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر
١٩٧٩ ،

واد تحيط علما ، مع التقدير ، بالنشاطات التي تنظمها ، بشأن السنة الدولية للمعاقين ،
الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية في منطقة غرب آسيا ،
واد تقدر أهمية مواصلة وتعزيز مهارات ونشاطات السنة الدولية للمعاقين ،

واد تشير إلى مذكرة الامين التنفيذي (١) المتعلقة بالسنة الدولية للمعاقين ،

واد تأخذ بعين الاعتبار الوثيقة المعروفة "مشكلة المعاقين في منطقة غرب آسيا :
اللامح وبعده المواجهة وخطة العمل الأقليمية" (٢) ،

١- تعتمد خطة العمل الأقليمية الواردة في تلك الوثيقة (٢) ؛

٢- تطلب إلى الامين التنفيذي احالته الوثيقة المذكورة (٢) إلى امانة السنة الدولية
للمعاقين كاسهاماً اقليمياً في برنامج العمل طويلاً الامد للمعاقين الذي ستتظر فيه الجمعية العامة
في دورتها السادسة والثلاثين ؛

٣- تحدث الدول الاعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية طويلة الامد في
مجال الاعاقة ؛

٤- تطلب إلى الامين التنفيذي تعزيز عمل اللجنة في مجال الوقاية من الاعاقة وتأهيل
المعاقين ، وذلك في إطار برنامج اللجنة للتنمية الاجتماعية وفي سياق الاستراتيجية الانمائية
الدولية للثمانينيات ؛

٥- تطلب إلى الامين العام العمل على مواصلة ومتابعة مهارات ونشاطات السنة
الدولية للمعاقين ، ولا سيما تنفيذ برنامج العمل طويلاً الامد للمعاقين .

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخاذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ٩٣-٩٨.

(١) E/ECWA/119/Add.1

(٢) E/ECWA/119

* ٩٢ (٨-٥) تطوير النقل والتكامل

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

ان تستذكر قرارها رقم ٢٣ (٦-٦) بشأن التعاون الاقتصادي في ميدان النقل الذي طلب من الأمين التنفيذي تقديم توصياته ومقرراته بهذا الخصوص في ضوء الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا ،

وأن توَكِّد من جديد على أهمية تطوير روابط للنقل والاتصالات على الصعيد الاقتصادي لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لميادن غربى آسيا ،

وأن تلاحظ مع الارتياح الجهد الذي تبذلها الامانة التنفيذية في ميدان النقل والاتصالات (١)،

وأن تأخذ بعين الاعتبار البيانات التفصيلية التي أقيمت من قبل المؤنود ،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى أن تولي التوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا ما تستحقه من اهتمام في إطار خططها الرامية إلى تطوير قطاع النقل والاتصالات؛

٢- تحبظ على ما بتوصيات اجتماع الأمم المتحدة العالمي المستوى المعنى باستعراض التعاون الفني بين البلدان النامية، وذلك فيما يتعلق بالتعاون في مجال النقل والاتصالات؛

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة جهوده لتعزيز التعاون بين البلدان النامية في ميدان النقل والاتصالات على الصعيد الاقتصادي؛

٤- تدعو الدول الأعضاء إلى مساندة جهود الامانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢.

الجلسة الثامنة

٦ مايو / ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتُخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٠٢٦-٢٢.

٩٣ (٨-٧) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد
* الام المتحدة الانمائي الثالث

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٥٦ (٥-٥) بشأن الاهداف البعيدة المدى والاستراتيجية الانمائية الاقتصادية، وقرارها ٢٦ (٦-٦) بشأن انشاء لجنة حكومية مشتركة من خبراء التنمية في الدول الاعضاء لاعداد تقرير حول وجهة نظر منطقة غرب آسيا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثالث،

واد تستذكر أيضاً مداولاتها اثناء الدورة السابعة للجنة حول الاستراتيجية الانمائية الاقتصادية لعقد الشانينات،

واد تلاحظ بالتقدير أفعال المتابعة التي قام بها الامين التنفيذي فيما يتعلق بدعم الاستراتيجية الانمائية لمنطقة غرب آسيا (١)،

واد تأخذ على بقرار الجمعية العامة للام المتحدة ٥٦/٣٥ الذي أقرت فيه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثالث، الواردة في سرقة القرار المذكور،

١- تطلب الى الامين التنفيذي أن يعمل على تسهيل تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، عن طريق مساعدة الدول الاعضاء في المجالات التالية :

(أ) تقدير الآثار المترتبة على الاستراتيجية الانمائية الدولية بالنسبة لمنطقة غرب آسيا ، مع مراعاة الاٌطروبات التي حدّتها الاستراتيجية الانمائية لمنطقة آسيا ،

(ب) ترجمة غايات الاستراتيجية الانمائية الدولية وأهدافها وكذلك التدابير التي انطوت عليها على مستوى السياسة العامة الى غايات واهداف وطنية تتmeshى مع الاحتياجات والظروف السائدة على الصعيدين الاقتصادي ودون الاقتصادي ؛

(ج) القيام بصورة دورية باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الاقتصادي مع مراعاة امكانية تتعديل التدابير المتخذة على مستوى السياسة العامة في ضوء الاحتياجات والتطورات المستجدة على الصعيدين الوطني والإقليمي .

٢- تطلب ايضاً الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن هذا الموضوع الى اللجنة في دورتها التاسعة.

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتّخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٩٩-٤٠.

. E/ECWA/122 (١)

٩٤ (د-٨) مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر

الطاقة الجديدة والمتتجدة *

ان اللجنة الاقتصادية لغrios آسيا ،

اذ تستذكر قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٤٨/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ و ١٩٠/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة ،

واد تستذكر ايضاً قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ الذي تنص الفقرة ٢ من منطوقه على حث جميع الدول الأعضاء على تعزيز وزيادة الوعي بأهمية المؤتمر، وتكتيف استعداداتها بشأنه على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بما يكفل له غسانات النجاح ، كما تنص الفقرة ٥ من منطوقه بحث جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الإقليمية ، على زيادة مشاركتها في العملية التحضيرية للمؤتمر مع الاستمرار في تقديم أقصى مساهمة من جانبها في هذه العملية ، والتعاون مع الأمين العام للمؤتمر ومساندته في هذا الخصوص ،

واد تدرك أهمية تسخير مصادر جديدة ومتتجدة للطاقة من أجل تنمية الدول الأعضاء ،

واد تلاحظ مع الارتياح نجاح اجتماع فريق الخبراء الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة الذي نظمته الأمانة التنفيذية للجنة في بيروت في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ،

واد تأخذ على ما بتقرير الاكوا الإقليمي المقدم إلى المؤتمر (١) ،

- ١- تأخذ على ما بتوصيات الاجتماع الإقليمي على النحو الذي وردت به في ذلك التقرير ،
- ٢- تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن يكون تمثيلها في المؤتمر على أعلى مستوى فني ممكن ،

٣- تدعو الدول الأعضاء أيضاً إلى أن تضمن التعبير الكامل عن توصيات الاجتماع الإقليمي في صلب أي برنامج عمل ينبع عن المؤتمر ،

٤- تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعمل على تأمين موارد إضافية كافية للامانة التنفيذية للجنة تخصص لضمان حسن التنفيذ الإقليمي لأى برنامج عمل ينبع عن المؤتمر ، ولكلأمة إداء أية مهام أخرى في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة يمكن ان توكل إلى الأمانة التنفيذية في أعقاب المؤتمر .

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٢٢-٢٩ .

(١) E/ECWA/116

* ٩٥ (٨-٧) انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد *

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٢٨ (٧-٦) المتعلق بانتقال مكاتب اللجنة الى بغداد ،
واد تأخذ علما بما جاء في رسالة الامين العام للأمم المتحدة الى اللجنة
الاقتصادية لغرب آسيا في ورتبها الثامنة من ان قدرا كبيرا من التقدم قد احرز
تمهيدا لنقل اللجنة الى بغداد ، ومن انه ينبغي الشروع في الانتقال الى بغداد
فور حل المسائل القليلة العالقة ،

واد تعبر عن خالص تقديرها للحكومة العراقية لكل ما قدّمه وتقديمه من أجل
الانتهاء ، في اقرب وقت ممكن ، من تشييد واقامة المرافق اللازمة لانتقال اللجنة الى مقرها
ال دائم في بغداد ،

تطلب الى الامم العام للأمم المتحدة :

١- ان يقوم ، بالسرعة الممكنة بعد انتهاء الدورة الثامنة للجنة ، بتوفير عدد كافٍ
من الموظفين لمكتب الاتصال في بغداد التابع للجنة بما يمكنه من الوصول ، مع الحكومة
العراقية ، الى حلول المسائل القليلة العالقة ،

٢- ان يواصل ايلاه اهتمام خاص بجميع القضايا والمسائل التي تؤثر على مستوى
كفاءة وقدرة اداء موظفي اللجنة وذلك للشروع في انتقال سكرتارية اللجنة الى بغداد بموعده
اقصاه نهاية شهر آب / اغسطس ١٩٨١ ولتأمين الوسائل المناسبة وشروط العمل المؤاتية
التي تمكن سكرتارية اللجنة من تقديم خدماتها للدول الاعضاء بأعلى قدر من الكفاءة .

الجلسة الثامنة
٦ أيار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في اعقابه هذا القرار انظر الفراتات ١١٩-١٤٠

٩٦ (٨-٧) تدعيم العمل الاحصائي في منطقة

اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا *

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

اذ تقدر الجهود المبذولة لتدعم العمل الاحصائي في الامانة التنفيذية وتشكرها على الخدمات التي استطاعت ان تقدمها في هذا المجال ،
ونظرا لما لتحسين وتعزيز القدرات الاحصائية في دول المنطقة من أهمية كبرى في
توفير البيانات والاحصاءات السليمة التي تتطلبها السياسات الانمائية والاجراءات التنفيذية
في هذه الدول ،

ونظرا للدور الفعال الذي يمكن للامانة التنفيذية ان توفره عن طريق الوحدة
الاحصائية التابعة لها ، سواء من حيث المساعدة في تطوير الاجهزة الاحصائية الوطنية
وتدريب العاملين فيها ، او المساهمة في تعميق وتوحيد المفاهيم والاساليب الاحصائية على
المستوى القليعي ،

ويسا ان حاجة الدول الاعضاء في اللجنة الى الخدمات والاستشارات الاحصائية
التي تقدمها الامانة التنفيذية في تزايد مستمر ،
ورغم ان اللجنة تقدر بشكل عال الجهد التي بذلها الامين التنفيذي في السنوات
السابقة لتوسيع العمل الاحصائي وتقوية جهاز الوحدة الاحصائية ،
توصي اللجنة بضرورة تدعيم هذه الوحدة وتوسيع قدراتها لتمكنها من سد
الاحتياجات المتزايدة للدول الاعضاء في مجال توفير البيانات الاحصائية وتدريب العاملين
عليها وتقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة .

الجلسة الثامنة

٦ مايو/ أيار ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذى اتخد فى أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٣-٨٤

٩٧ (٨-٩) تعاون اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا
مع المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة
* لتنسيق المشروعات المشتركة لديها

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

نظرا لما لاحظته من وجود ازيد واج في بعض الدراسات والأعمال الواردة في برنامج العمل والولايات ١٩٨٢-١٩٨٣ مع المنظمات العربية والإقليمية ،

ونظرا لما يسبب هذا الازد واج من هدر للطاقات البشرية والموارد المالية ،
وادركا منها لأهمية التعاون بين اللجنة والمنظمات المذكورة ،

١- توصي الامانة التنفيذية للجنة بضرورة التشاور السباق مع المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة ذات الاهتمامات المشتركة قبل اعداد مقترنات مشاريع الدراسات والأعمال
في برامج عملها القصيرة المدى والمتوسطة المدى ، والتنسيق معها تجنبا لتكرار هذه الدراسات
والأعمال ؛

٢- كما توصي الامانة التنفيذية بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة في القيام بالدراسات والأعمال ذات الطبيعة المشتركة ؛

٣- تناشد المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا في سبيل تحقيق مضمون الفقرتين السابقتين من هذا القرار ؛

٤- يتطلب من الامين التنفيذي اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحقيق ما جاء في هذه التوصية ؛

٥- تكلف الامين التنفيذي بتقديم تقرير سنوي حول الخطوات العملية التي تم اتخاذها
باتجاه توثيق التعاون بين اللجنة والمنظمات العربية الإقليمية المتخصصة .

الجلسة الثامنة

٦ مايو / أيار ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١١٢-١١٣

* ٩٨ (٨-٧) برنامج العمل للفترة ١٩٨٣-١٩٨٢

ان اللجنة الاقتصادية لغرين آسيا ،

اللجنة (١)، بعد أن نظرت في مشروع برنامج العمل للفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ ، لمختلف أنشطة

و بعد أن أدخلت التعديلات التي اقترحتها الدول الاعضاء ،

و قد أخذت علما بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٣٥ الذي ينهي النشاطات الواردة في برنامج عمل ١٩٨١-١٩٨٠ والتي تم تحديدها كنشاطات فات أو أنها أو ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى (٢) ،

وأن تدرك أن برنامج العمل يتطلب الموافقة على الموارد المطلوبة من أجل القيام بالنشاطات الواردة فيه ،

١- تعتمد برنامج العمل للفترة ١٩٨٣-١٩٨٢ مع ما أدخل عليه من تعدلات ،

٢- تدعو الأمين التنفيذي إلى أن يسعى إلى الحصول على الموارد اللازمة للنشاطات التي لم يشملها برنامج العمل المقدم إلى الجمعية العامة ،

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى الدورة التاسعة مما تم اتخاذه في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة

٦ مايو/أيار ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٠٨٥-٨٢

(١) Add.1 و E/ECWA/118

(٢) انظر E/ECWA/120/Add.1

٩٩ (٨-٧) تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل
اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا وتطويره*

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

ان تستذكر قرارها ٣٣ (٢-٣) الذي قررت فيه انشاء صندوق تبرعات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا لتمويل برنامج عمل اللجنة من خارج الميزانية ،
 وان تستذكر ايضا قراريها ٤٤ (٢-٤) و ٢٩ (٢-٧) اللذين حثت فيهما الدول الاعضاء على تقديم التبرعات من أجل التمويل العام لبرامج اللجنة ،
 وان تعرب عن شكرها لتلك الدول الاعضاء ولمؤسسات التمويل العربية التي ساهمت في حساب المساهمات المالية منذ انشائه ،
 وان تعرب ايضا عن شكرها لحكومتي فرنسا وهولندا للتبرعات السخية التي قد ماتها خلال فترة السنتين السابقتين لدعم نشاطات اللجنة ،
 وان تسجل مع الارتياح الاهمية الكبيرة للمساهمات الطوعية في تنفيذ برامج عمل اللجنة (١) ،
 وان تدرك الحاجة الى تعبئة الموارد لتمكين حساب المساهمات المالية من الاستمرار في تأدية دوره الفعال ،
 ١- تقرر ااتاحة الفرصة ، خلال الدورات السنوية للجنة ، أمام الدول الاعضاء والدول غير الاعضاء التي تحضر بصفة مراقب ، لتقديم مساهمات عامة او محددة الهدف من أجل تنفيذ وتطوير برامج اللجنة ،
 ٢- تطلب الى الامين التنفيذي ان يقدم قبل ستة اشهر من كل دورة سنوية ، مقترنات ببرامج عامة او محددة وذلك لفرض جمع التبرعات اللازمة لتمويلها ،
 ٣- تطلب كذلك الى الامين التنفيذي تقديم تقرير الى الدورة التاسعة عما تم اتخاذه في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٠٨٢-٨٠ و ٨٦-٨٤

* ١٠٠ (٨-٧) برنامج عمل لصالح البلدان الأعضاء الأقل نمواً

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

ان تستذكر قرارها ١٦ (٢-٧) بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في المنطقة ، الذي حدّ الأمين التنفيذي في الفقرة ٢ منه على مواصلة جهوده من أجل تقديم خدمات اجتماعية والقيام بنشاطات لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ،

وأن تأخذ علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٢١٠ بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية ، وقرار الدورة الاستثنائية ٤ (٩-١١) بشأن التدابير الكفيلة بمعالجة الوضع الحرج في أقل البلدان نمواً ،

وأن تأخذ علماً أيضاً بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٣٥٢٠٥/٣٢٠٢٠٥ المتعلقين بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، من أجل إنجاز واقرار ودعم برنامج العمل الشامل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً ، اللذين حدث فيهما الجمعية العامة أجهزة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة كافة ، بما فيها اللجان الإقليمية ، على الأسهام في إنجاح المؤتمر ، وان تأخذ في اعتبارها نصوص الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث المتعلقة بأقل البلدان نمواً ،

وأن تلاحظ بارتياح جهود الأمين التنفيذي من أجل مساعدة البلدان الأعضاء الأقل نمواً في اللجنة في أعمالها التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً (١) ،

١- تحت الأمين التنفيذي على التنفيذ على العمل من أجل تأمين ابراز احتياجات البلدان الأقل نمواً في المنطقة بالشكل المناسب في برنامج العمل الشامل الجديد على الصعيد الإقليمي ؛

٢- تطلب إلى الأمين التنفيذي تكثيف الجهد التي تبذلها اللجنة من أجل تنفيذ برنامج العمل الشامل الجديد على الصعيد الإقليمي في ضوء نتائج المؤتمر ،

٣- تطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة حول إسناد النشاطات التي تتصل بمصالح أقل البلدان نمواً في المنطقة إلى اللجنة ؛

٤- تدعى الأمين التنفيذي إلى تقديم تقرير إلى الدورة التاسعة للجنة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة الثامنة

٦ مايو / أيار ١٩٨١

* للإطلاع على النقاش الذي اتّخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٦٦-٦٧ .

(١) E/ECWA/127

* ١٠١ (٨-٩) برنامج منشورات اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا *

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

ان تضع في اعتبارها ان الاكوا تقوم ، ضمن اطار نشاطاتها الاعتيادية ، باصدار دراسات وتقارير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ذات أهمية خاصة بالنسبة للاً وساطة الحكومية والفنية والاكاديمية في بلدان المنطقة ،

وأن توَّكِّد على الحاجة الى طبع ونشر هذه الدراسات والتقارير وخاصة باللغة العربية ،

وأن توَّكِّد الأهمية الكبيرة للتعاون التقني فيما بين البلدان والمناطق النامية خاصة بعد اعتماد خطة عمل بوبينس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذها ، وهو أمر يضفي مزيداً من الأهمية على توزيع منشورات اللجنة على نطاق واسع ،
وأن توَّكِّد أيضاً أهمية اعداد وتوزيع المنشورات والوثائق بأقل كلفة ممكنة وبأكبر عدد متاح ،

- ١- تعتمد برنامج المنشورات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ (١)،
- ٢- تحت الامانة التنفيذية على توسيع نشر وتوزيع نتائج أعمالها في حدود الامكانيات المتوفرة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخاذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٠٨٢

(١) E/ECWA/118/Add.2

* ١٠٢ (٨-٩) مشاريع التعاون الفني في الميدان الاحصائي

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ١٤ (٤-٦)، وخاصة الفقرة ٢ (٦) منه، التي تعتبر أن الاحصاءات ذات الصلة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية هي احدى الأولويات التي يجب اعتمادها في تنفيذ المشاريع،

وأن تدرك الحاجة إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء على الاستمرار في اجراء مسوح الأسر وعلى اقامة نظام مقارنات تتسم بدرجة معقولة من الدقة ، للفارق بين البلدان في الانتاج والدخل والقوة الشرائية للعملات،

- ١- تعرب عن شكرها لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدعم المقدم إلى المشروع الإقليمي لخدمات مسوح الأسر في غرب آسيا (١)؛
- ٢- تحدث الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة في المشاريع الاحصائية الإقليمية التي تنفذها اللجنة .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٢ ٨٣-٨٤

(١) انظر ٢ Add.0/ECWA/120/E ، الفقرات ٣١-٣٥.

١٠٣ (٨-٥) متابعة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا

لاغراض التنمية*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٩٢/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٢ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الأمم المتحدة ،

واد تستذكر ايضاً برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي أقره في ٣١ آب / اغسطس ١٩٧٩ مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ولا سيما الفقرة ٩٣ من برنامج العمل المذكور التي أوكلت إلى اللجان الإقليمية القيام بدور قيادة الفريق المسؤول عن تنسيق برامج التعاون المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ،

واد تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٩ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، والذي صادق في جملة أمور ، على برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

واد تؤكد على الحاجة الملحة إلى دعم وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء بما يتيح لها إمكانية استخدام العلم والتكنولوجيا بمزيد من الفعالية في عمليات التنمية الخاصة بها ،

واد تسلم بضرورة بذل جهود متناسبة ومتواصلة من جانب جميع قطاعات المجتمع الدولي بما يكفل المساعدة على تدعيم الطاقات الوطنية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ،

واد تسلم ايضاً بالدور الأساسي الذي تغطيه أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها فيما يتعلق باتخاذ إجراءات فعالة ومتناصفة ، بما في ذلك إعداد خطة عملية ، تنفيذاً لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

واد تحيط علماً بالتقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (١) وبخاصة الجزء المتعلق بأعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

١- تطلب إلى الأمين التنفيذي اتخاذ التدابير اللازمة لتمكن اللجنة من النهوض الفعال بالمسؤوليات المتزايدة التي أسند لها إليها برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ؛

٢- تطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي اتخاذ الترتيبات التي تكفل تأمين الموارد اللازمة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بفترة النهوض الفعال بالمسؤوليات الإضافية المذكورة في الفقرة السابقة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٠١٠٩-٠١٠٦

(١) E/ECWA/120

١٠٤ (٨ - ٩) برنامج اقليمي لتقديم المساعدة الفنية الى
البلدان الاعضاء في مجال التمويل الانمائي *

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

ان تستدكر قرارها ٢٤ (٦ - ٧) الذي حث الامين التنفيذي على اتمام تقييم وتقدير بر
حالة التمويل والادارة الانمائية في بلدان المنطقة وعلى عرض ما يتوصل اليه من نتائج ومقترنات
على الدول الاعضاء في اللجنة للنظر فيها واتخاذ ما يلزم بشأنها ،

وأن تستدكر أيضا الفقرة ٣ من القرار نفسه التي طلبت من الامين التنفيذي نقل رغبة
اللجنة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي في أن يكون له دور ايجابي في رعاية وتمويل برنامج
لتحسين حالة التمويل والادارة الانمائية في منطقة غرب آسيا ،

وأن تلاحظ بالتقدير جهود المتابعة التي قام بها الامين التنفيذي في هذا المجال ،
بما في ذلك اعداد تقرير حول احتياجات البلدان الاعضاء الى المساعدة الفنية في حقل
الادارة المالية (١) ،

وأن تدرك ما للقطاع العام من دور متعاظم في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في بلدان اللجنة وازدياد الحاجة الى تعزيز القدرات الفنية للعاملين بالقطاع العام من أجل
تعبئة الموارد المالية وتوزيعها بشكل فعال بفعالية تحقيق الاهداف الانمائية خلال الشهرين ،

وأن تأخذ علما بضرورة تعبئة الموارد من أجل تحقيق معدل النمو ومستوى الادخار
المالي المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

١ - توصى حكومات البلدان الاعضاء بأن تكتف جهودها من أجل تعزيز قدرات التدريب
والخدمات الاستشارية لمؤسساتها الوطنية في مختلف جوانب التمويل الانمائي ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذي متابعة التوصيات المتضمنة في التقرير المشار اليه في
المقدمة مع قيامه ، بالتشاور مع البلدان الاعضاء باعداد دراسة حول امكانية توفير خدمة اقليمية
لتلبية احتياجات البلدان الاعضاء الى التدريب والمشورة في حقل التمويل الانمائي (على المستوى
الإداري العالي والمتوسط) وللتتأكد من أن هذه الخدمة الاقليمية تكمل الجهد الوطني وتعمل
بالتنسيق الكامل مع المؤسسات الاقليمية العربية المختصة ؛

٣ - تطلب أيضا الى الامين التنفيذي ، في ضوء الدراسة المشار اليها في الفقرة ٢ أعلاه ،
تضمين المقترنات المطروحة بهذا الشأن في البرنامج الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي
للدورة ١٩٨٦-١٩٨٢ ؛

٤ - تطلب كذلك الى الامين التنفيذي تقديم تقرير الى الدورة التاسعة للجنة عما تم
اتخاذها في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة
٦ ايار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٠٨٥ .
(١) الفقرتان ٢ و ٣ من الوثيقة E/ECWA/129.

١٠٥ (٨-٩) تحديد وتعزيز مهام اللجنة في إطار إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة*

ان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ،

ان تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، وخصوصا الجزء الرابع من مرفق القرار فيما يتعلق بهياكل التعاون الاقتصادي والمشترك بين الأقاليم ،

وان تستذكر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ و ٢٠٦/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار اللجنة رقم ٦٩ (٦-٥) بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣٢ ، كذلك قرار اللجنة رقم ٨٠ (٢-٥) بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ،

وان تأخذ علما بمقرر الجمعية العامة ٤٠/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ الذي قررت فيه ، بين جملة أمور ، دعوة اللجان الاقتصادية ، خلال دوراتها العامة لعام ١٩٨١ ، الى النظر في الآثار المتترتبة على قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٢ و ٩٧/٣٢١ بالنسبة لدور هذه اللجان ومهمتها ،

وان تأخذ علما أيضا بتقرير الأمين العام " الآثار المتترتبة على قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ٢٠٢/٣٣ بالنسبة إلى اللجان الاقتصادية " (١) ، وخصوصا الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٣ إلى ٢٠ ومن ٢٦ إلى ٢٩ ، وتقرير الأمانة التنفيذية (٢) الذي يرد فيه تقييم للآثار المتترتبة على إسناد الفعاليات المركزية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأكوا ،

وان توئد على مسؤولية اللجان الاقتصادية في قيادة المجموعة في مجال التعاون والتنسيق على الصعيد الاقتصادي ، وفي تعزيز التعاون الاقتصادي ،

وان توئد على تحويل اللجان الاقتصادية السلطة الالازمة للاضطلاع على نحو فعال بمسؤولياتها المتزايدة ، وعلى ادراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية لتحقيق أنشطتها ،

وان تلاحظ مع التقدير ما قام به مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مباررات لدعم دور اللجنة بوصفها وكالة منفذة للنشاطات التنفيذية ،

١- توئيد الآراء الواردة في تقرير الأمانة التنفيذية وخصوصا ما يتعلق منها بمبادرات الأولوية التي تم تحديدها نتيجة لتوسيع المسؤوليات المتعلقة بدور ومهام اللجنة في إطار عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ؛

* للاطلاع على النقاش الذي اتخد في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرة ١١٥

(١) A/35/546 .

(٢) E/ECWA/125 .

٢- تدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أن يطلب من الجمعية العامة، في ضوء الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، ومع مراعاة دور اللجان الإقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها، ومع مراعاة الاستراتيجية الإنمائية الدولية، اتاحة الفرصة أمام اللجان الإقليمية لتسهيل على نحو فعال ، كل في منطقتها ، وضمن إطار مدخلاتها ، في عملية صنع السياسة على النطاق العالمي في منظمات الأمم المتحدة الدولية المختصة ، مع عدم المساس باختصاصات تلك المنظمات :

(أ) في وضع أهداف البرامج العالمية التي ستشارك اللجان الإقليمية في تنفيذها ،

(ب) في الاعداد للمفاوضات على الصعيدين العالمي والإقليمي ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الملحقة للبلدان النامية الاعضاء في اللجان الإقليمية ووفقاً لممارسات الأمم المتحدة القائمة في هذا الخصوص.

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي موافصلة إجراء المشاورات مع رؤساء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتضطلع ببرامج إقليمية بهدف بحث امكانية وضع تدابير ملائمة على صعيد مشترك بين الوكالات عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٢/٣٢؛

٤- تدعو كذلك إلى الأمين العام إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بأسرع ما يمكن لتوفير الموارد اللازمة للأضطلاع بالأنشطة التي حددها الأمانة التنفيذية للأدواة والتي نتجت عن ازيد يارد سوئوليات اللجنة عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٢/٣٢؛

٥- تطلب كذلك إلى لجنة البرنامج والتنسيق في الأمم المتحدة ، في سياق تقريرها الترتيبات الخاصة بتغطيط وتنسيق البرامج العالمية والإقليمية ، بما في ذلك توزيع المهام والمسؤوليات بين الهيئات العالمية والإقليمية ، وأن تأخذ في اعتبارها ما وضعته اللجان الإقليمية من أولويات ، كل في منطقتها خلال دوراتها المشتركة بين الحكومات .

٦- تطلب كذلك من الأمين التنفيذي ما يلي :

- (أ) تكثيف جهوده وتوسيعها لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي ،
- (ب) موافصلة المشاورات مع الأئمة التنفيذيين للجان الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد المشترك بين الأقاليم .

٧- تدعو كذلك إلى الأمين التنفيذي إلى رفع تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة الثامنة

٦ أيار / مايو ١٩٨١

١٠٦ (٨-٧) انشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء *
وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية *

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

ان تستذكّر قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ٨٢ (٤-٧) المؤرخ في ٣٠ ايار / مايو ١٩٢٦ ، الذي يوصي في جملة أمور، "بإنشاء جهاز مؤسسي ملائم بما في ذلك مركز وطني لتطوير ونقل التكنولوجيا ، مع الاهتمام بصورة ملحة بتحديث دور هذا المركز ومهامه ، بما في ذلك الروابط الأساسية التي ينبغي اقامتها مع الهيئات او المؤسسات الوطنية الأخرى" ،
 وان تستذكّر أيّغاً برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي أقره مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في ٣١ آب / أغسطس ١٩٢٩ ، والذى يدعوه في جملة أمور، الى "العمل على انشاء قدرة وطنية لتقدير التكنولوجيا والخبرة الفنية الأجنبية وانتقادها واحتيازها وتكييفها ، على أن تؤخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية السائدة بعين الاعتبار" ،

وان تستذكّر كذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢١٨ / ٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٩ الذي أقرت فيه الجمعية العامة برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

وان تأخذ بعين الاعتبار طلب حكومة الجمهورية العراقية الى الامانة التنفيذية للجنة اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،
 ١- تأخذ علمًا ، مع التقدير ، بمشروع النموذج المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية (١) ؛
 ٢- تتمنى على الدول الاعضاء جميعها اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية أو أية أجهزة مؤسسية ملائمة لهذا الغرض؛
 ٣- توصي الدول الاعضاء بأخذ مشروع النموذج المؤسسي في الاعتبار لدى انشاء هذه المراكز أو الأجهزة الوطنية ؛
 ٤- تدعو المؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة الى التعاون مع الامانة التنفيذية للجنة والى تقديم دعم فعال لها بهذه الامانة من جهود في سبيل توفير كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن الى الدول الاعضاء بناء على طلبها .

الجلسة الثامنة

٦ ايار / مايو ١٩٨١

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذه في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ٦-١٠٩ .

(١) E/ECWA/123

المرفق الأول

قائمة بالوثائق المقدمة إلى اللجنة في دورتها الثامنة

<u>العنوان</u>	<u>الرiference</u>
جدول الأعمال المؤقت	E/ECWA/115
جدول الأعمال	E/ECWA/115/Add.1
جدول الأعمال المؤقت المشروع	E/ECWA/115/Add.1, E/ECWA/115/Add.1/Rev.1
اجتماع فريق الخبراء الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة	E/ECWA/116
اجتماع فريق الخبراء الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة (مذكورة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/116/Add.1
الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية (مذكورة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/117
الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية بيان عن حساب المساهمات المالية وتعزيزه (مذكورة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/117/Add.1
الوضع المالي لبرامج اللجنة - الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية	E/ECWA/117/Add.2
برنامج العمل وال مليارات ١٩٨٣-١٩٨٢	E/ECWA/118

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ الخدمات الاستشارية الاقليمية	E/ECWA/118/Add.1
برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ برنامج المنشورات	E/ECWA/118/Add.2
برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ المؤتمرات والاجتماعات واجتمعات فرق الخبراء	E/ECWA/118/Add.3
برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ (مذكرة من الامين التنفيذي)	E/ECWA/118/Add.4
برنامج العمل والاولويات ١٩٨٣-١٩٨٢ قائمة بمنشورات الاكوا المتكررة ضمن برنامج العمل والاولويات ، ١٩٨١-١٩٨٠	E/ECWA/118/Add.5
مشكلة المعايير في منطقة غرب آسيا الملاح وابعاد المواجهة وخطة العمل الاقليمية السنة الدبلومية للمعايير (مذكرة من الامين التنفيذي)	E/ECWA/119
التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل	E/ECWA/119/Add.1
التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (تصويب)	E/ECWA/120
التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل تحديد الانشطة التي اكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى	E/ECWA/120/Corr.1
التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل نشاطات التعاون التقني	E/ECWA/120/Add.1
التقرير الموحد عن تنفيذ برنامج العمل (مذكرة من الامين التنفيذي)	E/ECWA/120/Add.2
الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا	E/ECWA/120/Add.3
	E/ECWA/121

<u>العنوان</u>	<u>المرجع</u>
الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا	E/ECWA/121/Add.1
التقرير النهائي عن الاجتماع المشترك بين الحكومات المنبثق عن اللجنة لتطوير نظام نقل متكامل لغربى آسيا	
استراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/122
استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة	E/ECWA/122/Add.1 (Part I)
استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/122/Add.1 (Part II)
استراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث	E/ECWA/122/Add.2
قرار اتخذته الجمعية العامة مشاكل التنمية وأفاقها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في الثمانينات	E/ECWA/122/Add.3
مشروع النموذج المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها	E/ECWA/123
إعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/123/Add.1
التعاون بين البلدان النامية	E/ECWA/124

العنوان

الرمز

التعاون بين البلدان النامية
توصيات بشأن برنامج للتعاون الفني بين الدول العربية

E/ECWA/124/Add.1

التعاون فيما بين البلدان النامية
استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

E/ECWA/124/Add.2

التعاون فيما بين البلدان النامية
النقل والاتصالات فيما بين البلدان النامية

E/ECWA/124/Add.3

اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية
والاجتماعية إلى اللجان الأقليمية وتعزيز هذه اللجان

E/ECWA/125

اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية
والاجتماعية إلى اللجان الأقليمية ، وتعزيز هذه اللجان .
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

E/ECWA/125/Add.1

المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة
للمرأة : المساواة والتنمية والسلام
(كونياغن ، ١٣-٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠)
(مذكرة من الأمين التنفيذي)

E/ECWA/126

مساهمة اللجنة في الأعمال التحضيرية
لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا
(مذكرة من الأمين التنفيذي)

E/ECWA/127

دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي ليست
أعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة
الثانية للجنة (مذكرة من الأمين التنفيذي)

E/ECWA/128

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
دعوة الدول الاعضاء في الام المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/128/Rev.1
دعوة الدول الاعضاء في الام المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/128/Rev.2
متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/129
متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة	E/ECWA/129/Add.1
تنظيم الأعمال (مذكرة من الأمين التنفيذي)	E/ECWA/130
مذكرة من الأمين التنفيذي - رسالة من رئيس وفد جمهورية مصر العربية	E/ECWA/131, E/ECWA/132, E/ECWA/133
مشاريع قرارات	E/ECWA/VIII/L.1-20
مشروع تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن أعمال دورتها الثامنة	E/ECWA/VIII/L.21
معلومات الى المشتركين	E/ECWA/INF.27
قائمة اولية باسماء المشتركين من الدول الاعضاء	E/ECWA/INF.28
قائمة باسماء المشتركين من الدول الاعضاء	E/ECWA/INF.28/Rev.1
قائمة اولية بالوثائق	E/ECWA/INF.29
قائمة بالوثائق	E/ECWA/INF.29/Rev.1

المرفق الثاني

المنشورات والوثائق الرئيسية الصادرة أثناء الفترة المستعرضة

اولا - المنشورات

- مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٠
- الزراعة والتنمية - المجلة السنوية ١٩٨٠
- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٠
- المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٨-١٩٧٠
- مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا
- النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد ١٨ ، حزيران ١٩٨٠
- مصاد رالبحث حول السكان والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
- الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا
- ببليوغرافيا الدراسات السكانية في العالم العربي ، الجزء الثاني : المصادر العربية
- السكان والهجرة الدولية في الدول العربية - المعطيات الأساسية
- دراسة مقارنة لاستمارات التعدادات في دول غربي آسيا (جزءان)
- خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا
- برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا للنصف الثاني من عقد الام المتحدة للمرأة "المساواة والتنمية والسلم" ١٩٨٥-١٩٨١
- هجرة الكفاءات العربية : بحوث ومناقشات ندوة فكرية

ثانيا - الوثائق الرئيسية

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
طبيعة التعداد وقيمه	E/ECWA/POP/WG.13/9
تقديرات واسقاطات مجموع السكان مع اشارة خاصة الى العالم العربي	E/ECWA/POP/WG.13/23
محددات ونتائج هجرة الکفاءات في الدول العربية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.1
المigration الدولية في بلدان غرب آسيا ، النتائج الرئيسية للهجرة	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.2
أنماط الهجرة واتجاهاتها في منطقة جنوب غرب آسيا	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.4
الاتجاهات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للمigration الفلسطينية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.5
ملامح عامة لتحركات البدو في منطقة غرب آسيا - اشارة خاصة لبدو الأردن	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.6
مستقبل الهجرة الدولية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.10
المigration الدولية والخصوصية : مع اشارة خاصة للدول العربية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.11
المigration من شمال افريقيا الى الخليج العربي	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.12
المسوحات المحلية للمigration الدولية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.13
التحركات السكانية والمشكلة اللبنانية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.14
الآثار الاجتماعية والثقافية للمigration الاقليمية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.15
النواحي السياسية للمigration الاقليمية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.16
استخدام الاحصاءات الادارية الجارية لتقدير تيارات الهجرة الدولية	E/ECWA/POP/CONF.4/WP.17

العنوان

الرمز

- القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي : نحو ميثاق إقليمي
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.19
- الهجرة الدولية في بلدان غرب آسيا :
 - النتائج الرئيسية للمigration في البلدان المرسلة
 - اتجاه الهجرة الفلسطينية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية
 - الاستفادة من الاحصاءات الادارية الجارية في تدبير اتجاهات الهجرة الدولية في منطقة غرب آسيا
 - ملاحظات حول قطاع النقل والمواصلات لدولة الامارات العربية المتحدة
- التقرير النهائي عن الاجتماع المشترك بين الحكومات المنبثق عن اللجنة لتطوير نظام نقل متكملاً لغربي آسيا
E/ECWA/TRANS.3
- التعاون والتنسيق بين الشركات العربية المشتركة بعض النواحي العملية والتنظيمية في احصاءات التجارة الخارجية في لبنان
- بيان توجيهي مؤقت بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم لدى الأسر
E/ECWA/STAT/WG.3/5
- احصاءات التشيد
- تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول موتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة
- ST/ESA/STAT/SER.M/61
- تقرير شامل عن الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة
- E/ECWA/NR/WG.1/2/Rev.1
- E/ECWA/NR/WG.1/7

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
الشركات الهندسية الاجنبية والمشكلة التكنولوجية في المغرب	E/ECWA/NR/SEM.3/2
المؤسسات الاجنبية ونقل التكنولوجيا السو الاقتصاد الجزائري	E/ECWA/NR/SEM.3/4
سياسة وتكنولوجيا النفط في مصر	E/ECWA/NR/SEM.3/10
الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (٦ وثيقة)	E/ECWA/CMTP/WP.1/1-16
اولويات البرنامج للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩	E/ECWA/CMTP/WP.2
- نشاطات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اضطلعت بها اللجان الاقليمية خلال عام ١٩٨٠	
- العقبات والغواص الرئيسية لتوسيع التعاون الاقتصادي في غرب آسيا	
- تطور التعاون والتكميل الاقتصادي في غربى آسيا	